



## عام على العدوان: التعويضات للمتضررين لا تتجاوز 26% من مجموع المبالغ المستحقة والحكومة صرفت 31% من حجم التمويل المتوافر و14.1% من التمويل الإجمالي



اميركي فقط.

### ...التعويضات

بالاستناد إلى بيان رسمي صادر بتاريخ 2007/7/6 يتبين أن مجموع التعويضات التي دفعتها الحكومة للمتضررين يبلغ 467 مليار ل.ل موزعة على الشكل الآتي:

78 مليار ل.ل في الضاحية الجنوبية لحوالي 4200 وحدة سكنية أي ما يوازي 13% من مجموع المساكن المصابة و10% من المجموع التقريبي لقيمة التعويضات الإجمالية، ما يدل على أن عدداً قليلاً من المباني المهدمة كلياً قد تلقت تعويضات كاملة تسمح بالبدء بإعمارها (حسب دراسة عبدالحليم فضل الله رئيس المركز الاستشاري للدراسات) حوالي 389 مليار ل.ل في الجنوب أي ما يوازي ثلث التعويضات الإجمالية المستحقة للمتضررين.

لم تصرف أي مستحقات للمتضررين في مناطق البقاع والشمال على الرغم من الأضرار الواسعة التي لحقت بالمنشآت المدنية هناك. وعلى العموم فإن مجموع التعويضات التي صرفتها الحكومة للمتضررين بعد مرور سنة على بدء العدوان لا يتجاوز 26% من مجموع المبالغ المستحقة.

### كلفة البنى التحتية

قدرت الحكومة اللبنانية حجم انفاقها على اصلاح البنى التحتية بـ 54 مليار دولار، وانها انفقت على النازحين 42 مليار دولار.

### التمويل المتوافر

بحسب دراسة الدكتور فضل الله لم تستعمل الحكومة حتى الآن إلا حوالي 31% من حجم التمويل المتوافر، و14.1% من التمويل الإجمالي، وتخفض هذه النسبة كثيراً إذا أخذنا بالاعتبار أن جزءاً من إنجازات إعادة الإعمار مولتها وبدات بتنفيذها مباشرة الجهات المانحة، ووفقاً للبيانات الرسمية تلقت الحكومة حتى الآن ما يقارب 1923 مليار ل.ل من المساعدات النقدية المحصلة فعلاً أو هي قيد التحصيل، فيما بلغت القيمة الإجمالية للمساعدات المقبوضة والموعودة حوالي 2827.7 مليون دولار اميركي تشكل الميات 68.1% منها والباقي قروض ميسرة، ولا تشمل هذه الأرقام التمويل الداخلي.

في المحصلة، فإن مستوى تقدم أعمال إعادة الإعمار التي تنفذها الحكومة والجهات المانحة يصل إلى حوالي 18% من مجموع التقديرات الرسمية للخسائر، فيما انفقت الحكومة حتى الآن ما لا يزيد على 20% من المساهمات الواجب على الخزينة تغطيتها والتي قدرها البرنامج الحكومي إلى باريس (3) بحوالي 1750 مليون \$.

### كلفة الحرب على مجموع الدين العام

قدرت الحكومة اللبنانية كلفة الحرب على المالية العامة ما بين 4.5 و 5.9 مليار دولار في الفترة 2007 - 2011، مما يعني أن الحرب مسؤولة عن أكثر من 12% من مجموع الدين العام، وعن أكثر من 100% من الزيادة الصافية في الدين العام خلال السنوات الخمس المقبلة.

### تناقضات بالأرقام...

توزع الخسائر الاجمالية لعدوان تموز في تقرير صدر عن الحكومة اللبنانية بعد شهر عن عدوان تموز حدد الخسائر بـ 3612 مليون دولار اميركي موزعة كالتالي:

صناعة 220 مليون دولار، خسائر عسكرية 120 مليون دولار... أما البنك الدولي فلقد قدر الخسائر كالتالي بنى تحتية 350 مليون دولار (خسائر مباشرة) وترتفع إلى 510 ملايين دولار تقريباً باضافة الخسائر غير المباشرة.

### النمو الإقتصادي

كان من المتوقع، بحسب تقديرات الحكومة اللبنانية، أن يشهد الاقتصاد اللبناني نمواً يقدر ما بين 5% و 6% في العام 2006 إلا أنه تقلص بنسبة 5%. خاصة وأن القطاع السياحي كان أكثر القطاعات التي تضررت من عدوان تموز. في المقابل يتوقع صندوق النقد الدولي نمواً يقدر بـ 2% عام 2007.

### انفاق الحكومة على اعادة الاعمار

قدرت الحكومة اللبنانية حجم انفاقها على اعادة البناء بـ 318 مليون دولار. في المقابل تعهد المانحون، ومعظمهم من العرب، بتقديم 1.3 مليار دولار، إلا أن الحكومة اللبنانية تقول انها تسلمت من اصل المبلغ الموعود 707 ملايين دولار.

الاقتصادي الذي رفعتة لمؤتمر باريس-3، خسائر عدوان تموز بـ 2.8 مليار دولار «تشمل تكلفة إعادة الإعمار وإعادة بناء وترميم البنية التحتية الخاصة والعامة، واستبدال المنشآت المدمرة، والتعويض عن المساكن الخاصة التي تشكل الجزء الأكبر من الخسائر».

وان قيمة الانتاج والدخل المفقود في العام 2006 قارب 2.2 مليار دولار.. وبلغت التكلفة المباشرة للحكومة 1.75 مليار دولار.

واشارت الحكومة الى «أن الأثار الاقتصادية للحرب كانت كبيرة في الأمد القصير، إلا أنه يتوقع أن تكبل آثارها على المدى المتوسط لبنان واقتصاده لمدة طويلة بعد العام 2006، نظراً للوقت الذي يتطلبه تعافي الاقتصاد من هذا الاعتداء الواسع».

مازلنا نعيش حالة الفوضى غير البناءة في تقديرات آثار العدوان الإسرائيلي على لبنان في الثاني عشر من تموز عام 2006 والضحية واحدة: المواطن الذي ما زال في حالة إنتظار جلاء حقيقة التقديرات والأرقام. بعد عام على العدوان الإسرائيلي تعيد الإعمار والإقتصاد نشر تقديرات الأضرار الاقتصادية للعدوان في محاولة منها لتذكير أصحاب الأمر والنهي بأن المواطن ضاق ذرعاً من حالة الفوضى السياسية والفوضى في تقديرات تقييم آثار العدوان الإسرائيلي... ضاق ذرعاً لأنه من حق المواطن أخذ حقوقه التي مازالت مصدرة حتى تاريخه، وإن أفرج عن القليل منها ففائدة الإفراج التزلف لنيل حقوقه التي صارت وكأنها مال وقف...

قدرت الحكومة اللبنانية، في البرنامج

القطاعات الاجتماعية 60 مليون دولار.

...ومركز الدعم الاقتصادي بدوره قدر مركز الدعم الاقتصادي حجم الأضرار التي لحقت بلبنان جراء العدوان الإسرائيلي بـ 9.5 مليار دولار

### الاتحاد الاوروبي والمفوضية الاوروبية

اصدر الاتحاد الاوروبي دراسة قدر فيها الكلفة الاجمالية لاعادة اعمار البنى التحتية بـ 105 ملايين دولار موزعة على الشكل التالي:

كهرباء 37 مليون دولار  
جسور 42 مليون دولار  
طرق 14 مليون.  
شبكات المياه والصرف الصحي: 2.7 مليون دولار اميركي.

هذا وترتفع الكلفة الاجمالية الى 150 مليون دولار باضافة الاتصالات وخسائر الجيش اللبناني.

وطبعا لحزب الله تقديراته لخسائر عدوان تموز 2006 نورد اهم ما جاء فيها:

قدر حزب الله حجم انفاقه على التعويضات واعادة الاعمار بأكثر من 300 مليون دولار اميركي، ويرى ان متوسط التقديرات الحكومية وغير الحكومية للأضرار اللاحقة بالمساكن كان ما بين 1 مليار و 1.3 مليار دولار اميركي.

وجاء في تقييم حزب الله للأضرار أن:

اضرار القطاع التربوي قاربت الـ 15% من المدارس الرسمية والخاصة وتبلغ كلفتها حوالي 15 مليون دولار اميركي.

القطاع الصحي: 16 مستشفى وأكثر من 65 مركزاً صحياً تضرر ودمر.

وفي دراسة للمركز الاستشاري للدراسات والتوثيق فصل فيها الأضرار على النحو التالي:

القطاعات الاقتصادية: مؤسسات اقتصادية واجتماعية وآليات والثروتين الزراعية والحيوانية) فإن قيمة اضرارها النقدية الاجمالية بلغت ما يقارب 567 مليوناً و 423 الفا و 350 دولاراً. وكان قطاع الصناعات التحويلية الخفيفة أكبر القطاعات تضرراً حيث بلغت نسبة اضراره 34.71% من مجموع قيمة هذه الأضرار.

التجارة 36.08% تقريبا القطاع الاجتماعي 11.95%.

الاشجار والمزروعات : بلغت قيمة الأضرار فيها ما مقداره 140 مليوناً و 971 الفا و 590 دولاراً، 63% منها اضرار مباشرة، و 37% اضرار غير مباشرة.

بدوره قدر البنك الدولي الأضرار التي لحقت بالمزروعات بـ 682 و 687 مليون دولار اميركي، منها ما بين 470 و 475 مليون دولار اميركي، والباقي اضرار مباشرة.

القطاع الحيواني بلغت اضراره المباشرة وغير المباشرة حوالي 12 مليوناً و 238 الفا و 726 دولاراً اميركياً. منها 87% اضرار مباشرة و 13% اضرار غير مباشرة.

الجسور والطرق: 56 مليون دولار.

### بين الحكومة اللبنانية وحزب الله

بناء على ما اورده من ارقام وتقديرات لآثار العدوان الإسرائيلي على لبنان يتضح مدى التفاوت الصارخ، لا بل التناقض في التقديرات الذي يعمي الابصار من شدة وضوحه، ف«حزب الله» مثلاً قدر اضرار الجسور والطرق بـ 56 مليون دولار اميركي بينما تقديرات الحكومة كان 386 مليون دولار اميركي، أي هناك فرق فقط فقط ولا غير 330 مليون دولار. «يا بلاش»

وقدرت المفوضية الاوروبية حجم الأضرار التي لحقت بشبكة الكهرباء بـ 37.1 مليون دولار اميركي اما مجلس الانماء والاعمار فتحدثت تقديراته عن حوالي 208 ملايين دولار اميركي، أي يقارب مقداره 170.9 مليون دولار اميركي فقط لا غير «مين يزيد».

اعداد ربيع أنور



## إختر البطاقة التي تُعبّر عنك



يقدم لك اليوم بنك سويسيه جنرال في لبنان مجموعة متكاملة من البطاقات المصرفية. مهما كانت شخصيتك، اختر البطاقة التي تناسبك.

- امرأة أعمال، EUROPA هي بطاقتك. نام SURF، رفيفتكتك الدائمية. تباحث عن الاستقلالية وأنت في بنوع الشباب وتختار لأول مرة.
- تفتق إلى أهدمت، لا تريد حسابك التجريبي المصرفية، SWING خير من متطلب، تباحث عن المكانة المصرفي أن ينكشف، ZENITH انعكاس لشخصيتك.
- تمشق الإنترنت وتماد على طلب بطاقتك دون النظر على الجوده هي الخدمات، بطاقة PIAT وCESTE مصممتان خصيصاً لك.
- كثير الأسفار إلى أوروبا، رجل أو التمشق من خلاله بأمان الرقم 17 77 77 - 3.

# البنك الدولي يصدر نشرته للفصل الثاني 2007.. ويضد الاقتصاد اللبناني

## الحكومة اللبنانية تشرع باجراءات اصلاحية اجتماعية جريئة طال انتظارها

اختيار الاهلية للمساعدة الاجتماعية في بيئة يستحيل فيها الاختيار الدقيق للسبل (اختبار الدخل والاصول). هذه الطريقة التي جرت في عدة بلدان ذات خصائص شبيهة بلبنان، يمكن ان تكون فاعلة في تمكين الحكومة من تركيز مساعداتها في المجالات الأكثر احتياجاً. وحالياً، يعمل البنك الدولي مع وزارة الشؤون الاجتماعية على تنفيذ آلية الاختيار باعتماد المؤثرات التقريبية (proxy-means testing) في لبنان.

وتعمل وزارة الصحة كمؤمن نهائي لغير المشمولين بتقديرات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وغيرهم من ابناء البلاد. وتقديراتها لا تشمل سوى الرعاية الصحية في المستشفيات، إضافة الى بعض النفقات الصيدلانية ومن المفترض ان لا تشمل التغطية سوى الفقراء وغير المضمومين (الذين يتقاضون معاشات تقاعد مثلاً). ولكن في الممارسة ليس الامر خاضعاً لاختيار السبل. وتوفر وزارة الصحة الدعم بالدرجة الاولى عبر الرعاية الصحية المكلفة في المستشفيات وليس دور الصندوق كونه المؤسسة الرئيسية في قلب نظام الحماية الاجتماعية في لبنان. وترمي الخطة الاصلاحية الى تحسين الخدمات المقدمة لزبائن الصندوق وفي الوقت نفسه الحفاظ على ديومته المالية. وتتألف الخطة الاصلاحية من اربعة جوانب رئيسية (أ) وضع خطة لسياسات التأمين الصحي في لبنان تحدد مهام كافة الجهات المعنية (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وزارة الصحة العامة، وغيرها)؛ (ب) تعزيز آليات الادارة والحكومية في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛ (ج) تحقيق الديومته المالية في الصندوق؛ و(د) تنفيذ نظام جديد لمعاشات التقاعد بعد ان يقر البرلمان مشروع قانون معاشات التقاعد.

كذلك يقوم البنك الدولي بمساعدة وزارة الصحة في ترشيح انفاقها من خلال عدد من التدابير الاصلاحية: (أ) اعتماد نظام فعال للمراقبة والادارة؛ و(ب) تصميم ووضع استراتيجية شراكة عامة - خاصة للاستفادة بدرجة اعلى من خدمات القطاع العام من قبل المستفيدين من تقديرات وزارة الصحة العامة؛ و(ج) وضع غطاء اداري لسقوف الشهرية للنفقات التي تتعاقد عليها وزارة الصحة مع مستشفيات القطاع الخاص. إضافة الى هذه الاجراءات الهادفة الى ترشيح الانفاق الاجمالي في المستشفيات، ثمة مبادرة تساعد الوزارة على تحقيق المزيد من التقدير المسبق والاستقرار المالي في خدمات الرعاية الصحية الأولية وغيرها من خدمات الصحة العامة التي تقدمها. ومن شأن هذه التدابير، اذا نظر اليها دفعة واحدة، ان تؤمن انسجاماً بين انفاق وزارة الصحة وبرنامج صحة عامة ورعاية صحية اولية اوسع واكثر فاعلية.

### السير الى الامام

يجب تنفيذ الاصلاحات البنوية الواسعة والمعقدة التي يحتاجها لبنان بالتزامن مع اجندة الحماية الاجتماعية الجريئة التي تضمنها الحكومة. وتهدف هذه الاجندة الى اصلاح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الذي يشكل صلب نظام الحماية الاجتماعية في لبنان. كما تهدف الى وضع آلية استهداف حديثة وعلمية، اذا ما جرى تنفيذها بشكل مناسب، تستجيب هذه الاصلاحات لاجابات جميع اللبنانيين، بصر النظر عن الطائفة والمنطقة والميول السياسية. وتحتاج جميع الاطراف في لبنان الى الارتفاع فوق حساسياتها السياسية والطائفية والانطواء تحت لواء هذه المبادرة لخدمة الوطن بأمره. ان ثمن «اللاعمل» وعدم الاتفاق باهظ جداً بالنسبة للبنان واجياله القادمة.



ادارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وترمي الخطة الاصلاحية الى تعزيز وتوسيع دور الصندوق كونه المؤسسة الرئيسية في قلب نظام الحماية الاجتماعية في لبنان. وترمي الخطة الاصلاحية الى تحسين الخدمات المقدمة لزبائن الصندوق وفي الوقت نفسه الحفاظ على ديومته المالية. وتتألف الخطة الاصلاحية من اربعة جوانب رئيسية (أ) وضع خطة لسياسات التأمين الصحي في لبنان تحدد مهام كافة الجهات المعنية (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وزارة الصحة العامة، وغيرها)؛ (ب) تعزيز آليات الادارة والحكومية في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛ (ج) تحقيق الديومته المالية في الصندوق؛ و(د) تنفيذ نظام جديد لمعاشات التقاعد بعد ان يقر البرلمان مشروع قانون معاشات التقاعد.

### تحسين استهداف المساعدة الاجتماعية والانفاق الصحي

ان النمو الاقتصادي امر ضروري الا انه لا يكفي ليكفل لجميع افراد المجتمع المشاركة فيه والاستفادة منه. وهذا يستدعي وجود سياسات شبكات امان اجتماعي وتدخلات حسنة التصميم والتنفيذ تساهم في احداث نمو اكثر شمولاً وتعزز الفعالية. ان الغرض من سياسات وبرامج شبكات الامان الاجتماعي هو الاستكمال مكاسب النمو وتحسين رداء الاسر الفقيرة والمهمشة التي تشكل من الفقر المدقع والعاير، بما في ذلك الافراد والعائلات التي تواجه ظروفًا حياتية صعبة، مثل الاعاقة، والماسي العائلي، وفقدان الاهل، والانحراف، والاساءة الجسدية او العقلية، الخ... وتوفر شبكات الامان حدا ادنى من دعم دخل الاسر الفقيرة، مما يمكنها من القيام بنشاطات ذات مردود اكلر ولكنهما ذات خطر اعظم.

وتخصص وزارة الشؤون الاجتماعية نحو 70% من ميزانيتها (0.3% فقط من الناتج المحلي الاجمالي) للمنظمات غير الحكومية على فرض انها تقدم خدمات للفقراء والمحتاجين. ولا توجد حالياً آلية موثوقة يمكن بواسطتها التحقق مما اذا كان يتم الوصول فعلياً للمستفيدين المفترضين. وقد درجت الحكومات في العديد من البلدان على انتماج اساليب حديثة وعلمية لاختيار ومراقبة الوسطاء الذين يقدمون الخدمات الاجتماعية. وهذا امر ايضا قيد الانجاز في لبنان. علاوة على ذلك، تزيد الحكومات من اعتماد تدابير المساعدة الاجتماعية التي تستهدف بشكل مباشر الفقراء والمهمشين. ومن هذه الاساليب التي يمكن تطبيقها في لبنان ما يعرف باسم آلية الاختيار باعتماد المؤثرات التقريبية (proxy-means testing). وهذه الآلية تتيح للحكومة

غير ان بوسعها تحسين فعالية التغطية عن طريق تبني آليات جديدة لتخصيص مواردها بشكل افضل للفقراء والمهمشين. كذلك، تقوم وزارة الصحة العامة بتوفير التغطية الصحية لغير المضمومين والفقراء، وهي تغطية غير مضمونة الوسائل وموجهة بالدرجة الاولى نحو الرعاية الصحية المكلفة في المستشفيات.

### لجم المارد

ان مهمة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي هي توفير التأمين الصحي، إضافة الى توفير معاشات التقاعد والمساعدات العائلية للعاملين في القطاع الخاص وموعلهم. وللصندوق مجلس مؤلف من 26 عضواً يمثلون الحكومة واصحاب العمل في القطاع الخاص ونقابات العمال. وهو يعمل تحت مظلة وزارة العمل وتأتي عائداته من اشتراكات القطاع الخاص والتحويلات الحكومية ومدخلات الاستثمار. وعلى مر السنين، لم يتمكن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من تحديث عمله الاساسي، ونظام ادارته المالية، وسياسات موارده البشرية. اما مهامه من الجباية وتسجيل المستفيدين والتعاقد والدفع فهي قديمة العهد تماماً ولم تصبها عدوى التكنولوجيا الحديثة. وما زال نظام الادارة المالية فيه قائماً على اساس الحسابات النقدية وهو بحاجة للانتقال الى نظام الاستحقاقات الأكثر فاعلية. وتفتقر تركيبة الموارد البشرية فيه الى المهارات الحديثة التي يحتاجها نظام ضمان اجتماعي حديث، إضافة الى هذه العقبات المؤسساتية الاساسية، يشكو الصندوق من مشاكل اساسية في تصميم البرامج الثلاثة التي يعمل بموجها وتعني بها: صندوق تعويضات نهاية الخدمة (معاشات التقاعد)، وصندوق المرض والامومة (التأمين الصحي)، وصندوق التعويضات العائلية (المساعدة الاجتماعية).

ويشكو نظام صندوق تعويضات نهاية الخدمة الحالي، الذي يديره الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، من عدة نواقص اساسية. فهو لا يقدم الدعم المناسب لمداخل ذوي معاشات التقاعد، كما انه يشوه سوق العمل، وهو، بحكم تصميمه، غير قابل للاستمرارية مالياً. ويشكو صندوق المرض والامومة حالياً من العجز المالي بسبب الضعف في عمله الاكتواري وبسبب انفاقه المفرط والمرتفع وغير الخاضع للرقابة على العناية الصحية بالمرضى داخل وخارج المستشفيات والدواء. كذلك، يعاني صندوق التعويضات العائلية من العجز، بسبب التفاوت بين الإيرادات وكلفة التقديرات.

وتسعى خطة الاصلاح الحالية للحكومة، والتي تحظى بدعم البنك الدولي الى معالجة هذه المشاكل بالتعاون وثيق مع مجلس ادارة

بينما يستمر الغموض السياسي، تتابع الحكومة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي العمل على اجراء الاصلاحات الاجتماعية الضرورية بمساعدة من البنك الدولي. واستناداً الى الخطط الحكومية الماضية، تشكل هذه الاصلاحات جزءاً من خطة اعادة الاعمار والنهوض التي اعلنتها الحكومة اللبنانية في مؤتمر الدول المانحة في باريس 3. ويرمي البرنامج الى تعزيز الحماية الاجتماعية جنباً الى جنب مع اتخاذ تدابير سياسية اخرى ترمي الى حفز النمو الاقتصادي وزيادة فعالية الانفاق المالي وتخفيف درجة الفقر والتمهيش.

ان لبنان بلد معرض لهزات دورية بعضها من صنع الداخل وبعضها من صنع الخارج. في ضوء ذلك، يحتاج لبنان الى نظام حماية اجتماعية امنع واقرى واوسع، بما في ذلك التأمين الصحي ومعاشات التقاعد وبرنامج المساعدة النقدية للفقراء والمهمشين حسن التوجه. وبخلاف المنطقة، لا يوجد في لبنان نظام لمعاشات التقاعد للعاملين في القطاع الخاص. النظام المعمول به حالياً يوفر تعويض نهاية الخدمة للعاملين في القطاع الخاص (وان كانت لدى العاملين في القطاع العام والقوى العسكرية والامنية برامج مستقلة لمعاشات التقاعد). كما ان نظام التأمين الصحي نظام مجزأ ومكلف ولا يغطي رسمياً الا نسبة 50% من السكان. ثم ان شبكات الامان الرسمية صغيرة الحجم ومبعثرة ولا تتوجه الى الفقراء والمهمشين. ويعتمد البلد على شبكة غير رسمية من الخدمات الاجتماعية، هي رسمياً بمثابة شبكة امان (منظمات غير حكومية، ومؤسسات رعاية اجتماعية، وتحويلات مالية وغير ذلك). ولكن هذه بعد ذاتها عرضة لهزات اقتصادية وسياسية. ان الاعتماد على شبكات امان يسيطر عليها القطاع الخاص وتقوم بالدرجة الاولى على النظام الطائفي يمكن ان يكون عنصراً في تعميق الانقسام الطائفي. ان غياب وجود شبكة امان حكومية مناسبة يعني ان لبنان لا يملك اداة تساعد في امتصاص الصدمات التي يحدثها التغيير الاقتصادي، ويمكن استخدامها للوصول الى الفقراء مباشرة.

### الاصلاحات في اوضاع غير مستقرة

منذ النزاع الذي وقع في صيف 2006، تواصلت الحكومة سياسة النهوض الاقتصادي وبرنامج الاصلاح الذي بداته قبل الحرب. لقد ادت الحرب الى ارباك اجتماعي واقتصادي كبيرين وكانت الفترة التي اعقبها الحرب بمثابة اختبار لمرونة الاقتصاد اللبناني والشعب اللبناني. ان المازق السياسي وعدم الاستقرار في البلاد ادبوا الى كبح نمو القطاعات الاقتصادية التقليدية، وخاصة السياحة، وفرضاً ضغوطاً هائلة على الانفاق الحكومي. وقرارات بهذه التحديات الاجتماعية والاقتصادية، واعتماداً على المساعدة الدولية والاقليمية الآتية من الجهات المانحة، باتت الحكومة عازمة على السير قدماً في الاصلاحات الاساسية في قطاع التنمية البشرية. وهي ترمي الى احداث تغيرات اساسية في انظمة الحماية والمساعدة الاجتماعية.

تقوم هذه الاصلاحات في السياسات على اساس اجندة طويلة الامد ترمي الى احداث تغيير في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتحديث انظمتها إضافة الى ادخال تعديلات هامة على السياسات والبرامج المعتمدة في وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة العامة. ان الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الذي يشكل صلب نظام الحماية الاجتماعية في لبنان، يشكو من مشاكل بنوية تهدد ديومته المالية وقدرته على القيام بمهامه. ان وزارة الشؤون الاجتماعية تقدم مساعدة اجتماعية محدودة،

### قدرة التكيف اللبناني والرغبة في السير الى الامام

رغم الوضع السياسي الرئد والتحديات الامنية، ثمة اجماع كبير في لبنان على المضي قدماً في برنامج الاصلاح الذي كشف النقاب عنه في المؤتمر الدولي لدعم لبنان، او ما يعرف باسم باريس 3، ومع ان البرنامج يلحظ اتخاذ تدابير اصلاحية كبيرة، تظهر انعكاساتها اعتباراً من العام 2008، فان الحكومة سعت في الوقت نفسه الى اتخاذ عدة مبادرات لاطلاق برنامج باريس 3 في وقت قصير وفي ظل ظروف صعبة.

هذه الخطوات المبدئية تزيد من فرص برنامج الاصلاح في اكتساب الزخم فيما يستقر الوضع السياسي. كذلك، اظهرت هذه الخطوات القدرة الهائلة لدى لبنان على التكيف، وزادت من مصداقيته لدى المجتمع الدولي الذي التزم باعطاء لبنان 7.6 مليار دولار اميركي لتغيير اوضاعه الاجتماعية والاقتصادية. ونظراً للشلل الذي اصاب مجلس النواب جراء الاستقطاب السياسي، قامت الحكومة بتركيز جهودها على عمليات الاصلاح المتفق عليها والتي تتسجم مع القوانين السارية وبذلك لا تحتاج الى تشريعات جديدة. ولهذا الغرض اعادت الحكومة دراسة شملت 106 تدخلا لتنفيذ برنامج الاصلاح. وفي الوقت عينه، يجري اعداد مشاريع القوانين استعداداً لعقد البرلمان من جديد وتمهيداً لتسهيل اية تدخلات اصلاحية عمق.

وفي خطوة جريئة ومستنسة، اتخذت الحكومة خطوة تضمن الملكية القوية لبرنامج الاصلاح وتقايسم المسؤوليات من قبل المؤسسات العامة. وقد انشأت الحكومة 3 لجان حكومية لتعمل على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبنى التحتية والخصخصة. وتدل هذه اللجان على ان الحكومة تعمل باتجاه مزيد من الشمولية والشفافية والمساءلة.

وإدراكاً لحقيقة ان اجراء اصلاحات بنوية واسعة النطاق من النوع الذي يحتاج اليه لبنان لا يمكن تنفيذه الا اذا اقترن بـ (أ) معالجة اجندة الحماية الاجتماعية، و(ب) تغيير اتجاه الهدر المالي الحالي، انصب الكثير من جهود البنك الدولي في لبنان خلال الاشهر القليلة الماضية على قطاع الكهرباء واحداث تحسينات في انظمة الخدمات الاجتماعية وتقديماتها.

وينصب تركيز وزارة الشؤون الاجتماعية في المدى القصير على ثلاثة مناهج للعمل: (1) الغاء ازدواجية في تقديم الخدمات وتحسين برامج التنفيذ في وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية ووزارة الصحة العامة و(2) اعادة النظر في دور وبرنامج وزارة الشؤون الاجتماعية ومراجعة البنية التنظيمية واعتماد برامج التنفيذ والمكثنة في الوزارة و(3) ووضع آلية لاستهداف كخطوة اولى باتجاه انشاء شبكات الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين.

وتعمل وزارة الصحة مع البنك الدولي على ايجاد نظام لتحسين خدمات الرعاية الصحية الأولية، وابداء صيغ للتدخل لتخفيض نسب وفيات الامهات والاطفال وماسسة اعتماد المستشفيات الحكومية.

ومن جهة اخرى، يعتمد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على خبرات البنك الدولي في وضع برنامج اصلاح من شأنه ترشيح وتوسيع نظام التأمين الاجتماعي (معاشات التقاعد والتأمين الصحي) وتعزيز قدرات الصندوق في مجال الادارة وتحسين الوضعية المالية للصندوق وتعزيز سياسات حماية الدخل. ويقوم البنك الدولي حالياً بوضع استراتيجية، لسنة واحدة، تشمل ما يصل الى 175 مليون دولار اميركي من المساعدات، وذلك، وفقاً لتنفيذ اجندة باريس 3، وستشكل هذه البرامج دعماً كبيراً لمؤتمر باريس 3، غير ان اجراء تحسينات اساسية في قطاعي الحماية الاجتماعية والطاقة يشكلان صلب برنامج العمل المقرر والمساعدة المالية. وهذه الاصلاحات عدا عن تحسينها لتقديم الخدمات فانها ذات اهمية حاسمة في تحقيق الاهداف الماكرو-مالية، على المدى القصير. وواقع الحال، ان قطاع الطاقة الذي عانى من ضعف ادارة الشؤون لعدة سنوات، يعتبر وحده اكبر مصدر هدر للموارد الحكومية وعائقاً في وجه النمو المطلوب.

## قطاع الطاقة: الهدف الاساسي لحملة الاصلاحية

– اعادة ميكله مؤسسة كهرباء لبنان ومأسستها تمهيداً لخصصتها.

– خفض الخسائر من خلال الاستثمار في القياس عن بعد وتاهيل شبكات التوزيع.

– تحسين الفوترة والجباية من خلال توفير معلومات اكثر دقة عن الاستهلاك، إضافة الى التطبيق الامثل لجباية الفواتير تحت اشراف ادارة القطاع الخاص.

– خفض كلفة توليد الكهرباء من خلال التحول عن غاز النفط العالي الكلفة الى الغاز الطبيعي.

– اشراف أفضل اجمالي على القطاع من خلال لجنة الاصلاح الوزارية المشكلة اصلاً تحت رئاسة رئيس مجلس الوزراء وانشاء هيئة ناظمة للقطاع.

وسيجال القرص على مجلس ادارة البنك الدولي لاخذ موافقته عليه.

منذ مدة طويلة موارد الميزانية الحكومية من خلال الدعم المالي الهائلة المطلوبة لتشغيل القطاع. وبالتزامن بين ارتفاع أسعار النفط في الاسواق العالمية، والتدهور الحاصل في الفعالية الاجمالية للقطاع (بسبب عدم الفعالية في الجباية والخسائر الفنية)، تضاعفت احتياجات الدعم في السنوات القليلة الماضية حيث بلغت 3.3% من الناتج المحلي الاجمالي في 2006، هذا عدا عن خدمة اعباء الدين. ويشكل هذا دولاراً واحداً في اليوم الواحد لكل شخص في لبنان.

### ما الذي تستطيع الاصلاحات فعله؟

يهدف برنامج اصلاح الطاقة الي توفير الخدمات الموثوقة وخفض التكاليف وتأمين ادارة جيدة اجمالية للقطاع. وتشمل أنشطة البرنامج الاصلاحية ما يلي:

لبنان. وحسب هذا التقييم، يتحمل المستهلكون في المتوسط 220 إنقطاعاً في الخدمات في العام (133 إنقطاعاً في بيروت و300 إنقطاعاً خارج بيروت). وتفيد متوسط الشركات انها تضرر 7% من قيمة مبيعاتها بسبب هذه الإنقطاعات. اما اكثر الشركات تأثراً فهي شركات النسيج وشركات الالبسة التي افادت انها خسرت 10% من المبيعات، والفنادق التي تقدر خسائرها بمقدار 9% بسبب انقطاع التيار الكهربائي. كذلك، يعاني المستهلكون الذين يعيشون في المساكن من خسائر كبيرة بسبب الخدمات غير الموثوقة التي تقدمها شركة كهرباء لبنان، مما يضطربهم الى دفع مبالغ لقاء ترتيبات لخدمات بديلة، غالباً من خلال رسم شهري ثابت (بصرف النظر عن كمية الاستهلاك). واخيراً وهو الاهم، يستنزف القطاع

### تساند هذه العملية مجموعة من الاصلاحات

ضمن برنامج الحكومة لمؤتمر باريس 3. وترتكز هذه الاصلاحات على ثلاث نواح اساسية بدأ فيها الاصلاح فعلاً: (أ) اصلاح قطاع الطاقة؛ و(ب) تحديث بيئة الاعمال و(ج) اصلاح نظام الحماية الاجتماعية. وتشدد العملية بوجه خاص على مجموعة اولى من الاصلاحات في مجال الطاقة واتخاذ تدابير اساسية لتعزيز نظام ادارة المالية العامة في لبنان.

### لماذا اصلاح قطاع الطاقة؟

يلعب قطاع الطاقة دوراً اساسياً في توفير النمو والاستقرار المالي في لبنان. وقد وجد تقرير (تقييم المناخ الاستثماري) الذي اعده البنك عام 2006 ان الخدمات الضعيفة التي يقدمها القطاع تشكل عائقاً رئيسياً يقف في وجه الاعمال في

في 25 كانون الثاني 2007، قدمت الحكومة اللبنانية برنامج اعمار ونهوض واصلاح شامل، لقي ترحيباً حاراً من جانب المجتمع الدولي للمانحين، واجتذبت نحو 7.6 مليار دولار اميركي من تعهدات المساعدة المالية. وقد ساهم البنك الدولي بحوالي 700 مليون دولار اميركي وذلك في مؤتمر باريس 3، رافعا بذلك مساهمة سابقة كان قد قدمها بقيمة 70 مليون دولار اميركي من خلال الصندوق الائتماني الخاص بلبنان. وكان المبلغ الاخير بمثابة هبة من فائض البنك اعطيت الى لبنان في أعقاب النزاعات مع اسرائيل التي نشبت في صيف 2006. والعلمية الاولى التي يدعمها البنك هي الآن في مراحل متقدمة من التنفيذ وتتألف من قرص سياسة تنموية في مجال تنفيذ الاصلاح.

## «عهد حقوق الطفل» يفترض ان غير المسلمين هم اقلية او جاليات ويدعو الى الغاء القوانين المتعارضة مع الاسلام

### نصوص تفرض حماية الطفل من التأثير الثقافي والاعلامي والاتصالي المخالف للشرعية

### .. وتلزم المدارس الخاصة باعتماد الاسلام او يمنع الاطفال من الانتساب اليها!

اقرت الحكومة اللبنانية عهد حقوق الطفل في الاسلام، الذي كان من المفترض ان يمر بصمت كمئات القرارات الاخرى التي تنتج، الا ان ابرام هذا الاتفاق لاقى اعتراضاً شديداً من مرجعيات دينية مسيحية وشخصيات سياسية رافقه اتهام بان هناك من يسعى الى اسلمة لبنان (وذلك انسجاماً ايضاً مع مواقف واجراءات اخرى تصب في خانة تهميش المسيحيين كما وصفها البعض).. لذلك عمدت الحكومة الى الاعلان بانها منفتحة على الاستماع الى مختلف الآراء، والبحث بهذا العهد دون الرجوع عنه، الا ان هناك من يدعو الى استرداد مشروع الاتفاقية المحال على مجلس النواب وطيه في الادراج، لانه يشكل سابقة خطيرة في التشريع وخطاً ومخالفة إضافية، على الحكومة الرجوع عنه من دون ابطاء.

ملاحظات عدة يمكن ابرادها حول «حقوق الطفل في الاسلام» وقرار الحكومة اللبنانية بالانضمام اليها، وهي ملاحظات تندرج على اكثر من مستوى ولا ينحصر الامر فقط باثره على الاطفال من غير الديانة الاسلامية وانما ايضاً على الاطفال المنتمين الى الديانة الاسلامية نفسها، والذين يعيشون في بلد لهم لبنان المدني لا الاصولي، فهي تفرض التزام المعايير الاسلامية وقواعد الديانة ما يطرح علامات استفهام حول إلزامية الحجاب او الصوم!! لا سيما انه يمس بثوابت قائمة كان يحظر رسمياً التنبؤ، ويفرض ايجاد حلول لمن يعيشون حالة انعدام الجنسية، ويحظر انتماء الاطفال المسلمين الى الجمعيات الاهلية والتنظيمات والمدارس التي لا تعتمد الديانة الاسلامية! اذا لا مسلمين في كشافة لبنان

ولا في المدارس المسيحية!! وتتص هذه الاتفاقية على الغاء القوانين المتعارضة مع الشريعة الاسلامية وحماية الاطفال من التأثير الثقافي والحضاري والفكري المخالف للشريعة الاسلامية وكيف يكون ذلك الا عبر الغاء وسائل الاعلام غير المسلمة حماية للطفل المسلم من تأثيرها الثقافي؟

بنود هذه الاتفاقية تتعارض مع مبدأ المجتمع اللبناني وكانها خطوة اولى نحو الاصولية التي تسعى لمواجهة فلاتطفال المسلمين في لبنان كامل الحق في ممارسة شعائرهم وهم لا يحتاجون لهذه الاتفاقية لتكريس هذا الحق الا ان هذه الاتفاقية تحول الخيار الى الزام للمسلمين والى تهميش للمسيحيين، وهي لا تتلاءم نهائياً مع المجتمع اللبناني.

ويمكن عرض الخطوط العريضة التالية:  
الاول، التعارض مع مبدأ المجتمع المدني اللبناني والدعوة الى الغاء القوانين المتعارضة مع الشريعة الاسلامية الثاني، ما يحمله العهد من تفريق بين الطفل المسلم وغير المسلم الثالث، البنود الالزامية في مجال النظام التربوي اللبناني.. الرابع، ما يفرضه العهد على المسلم نفسه من التزام الديانة وشعائرها وهذا تناقض مع الحرية الشخصية الاعمار والاقتصاد تعرض النص الكامل للعهد للاطلاع التفصيلي عليه وتعرض بعض الملاحظات الالوية عليه.

#### سليبا مرّوه

حسب سنه ونضجه تكوين آرائه الخاصة وحق التعبير عنها بحرية في جميع الامور التي تمسه، سواء بالقول او الكتابة او اية وسيلة اخرى مشروعة، وبما لا يتعارض مع الشريعة وقواعد السلوك».

يتناقض هذا البند وبشكل فاضح مع قواعد الحرية الشخصية بالتعبير عن الراي ويذهب ابعد من احترام قواعد الشريعة الى الحديث عن قواعد السلوك.. دون الاشارة الى ان يحدد قواعد السلوك هذه !!

#### المادة العاشرة

تتحدث هذه المادة عن انه «لكل طفل الحق في تكوين او الانضمام لاي تجمع مدني سلمي بما يتفق مع القواعد الشرعية او القانونية والنظامية في مجتمعه وبما يتناسب مع عمره ولا يؤثر على سلوكه وصحته وراسه وتراثه».

وهذا يعني مثلا عدم السماح لاي طفل مسلم بالانضمام الى اي جمعية تتعارض مع الشريعة الاسلامية، وبالتالي لا يحق له الانضمام الى جمعيات تنتمي الى ديانات اخرى او الى جمعيات علمانية تتناقض مع الدين وهذا يتناقض مع حق الطفل المسلم وحرية الشخصية كما يتناقض مع مبدأ الانضمام الوطني والاجتماعي..

#### المادة الثانية عشرة

مرة اخرى يؤكد العهد على التعليم الالزامي المجاني الاساسي والثانوي.. فهل يعني ذلك ان الدولة قررت فعلاً اعتماد التعليم المجاني؟... ويحدد مهل زمنية للانضمام بهذا البند.

اما البند الرابع فهو الاكثر اثاراً للفظ اذ تقول «مع حرية انتساب الطفل المسلم للمؤسسات التعليمية الخاصة شريطة احترامها لاحكام الشريعة الاسلامية».. وبالتالي فهذا البند يفرض على المدارس المسيحية مثلا التزام العقيدة الاسلامية او لا يحق للطفل المسلم الانضمام اليها..

#### المادة الثامنة عشرة

وهنا ايضاً بند يتناقض كلياً مع المجتمع اللبناني، ويصيب في خانة «الاسلمة» اذ يتدخل في الشأن الاعلامي اذ يقول «تتخذ الدول اطراف التباير الالزامية لحماية الطفل من: (...)التاثير الثقافي والفكري والاعلامي والاتصالي، المخالف للشريعة الاسلامية، او المصالح الوطنية للدول الاطراف»!! فكيف يمكن حماية الطفل في ظل الانفتاح الاعلامي، الا يعني ذلك ان الوسيلة الوحيدة هي اقفال المؤسسات الاعلامية التي لا تلتزم العقيدة الاسلامية؟ اليس ذلك مس بحقوق غير المسلمين في المجتمع اللبناني فضلاً عن انه تكريس للفساد بحق الطفل المسلم نفسه بالوصول الى المعلومات ومصادرها... ثم مانا يعني المخالف للمصالح الوطنية للدول الاطراف؟ ومن يحدد هذه المصالح وهل العهد هو خطوة اولى نحو توحيد مصالح الدول الاسلامية في العالم نحو عالم اسلامي واحد؟ وماذا لو تعارضت مصالح لبنان مع دولة اسلامية اخرى.. وكيف ستتعاظم الحكومة الحالية مع هذا البند مثلا وهي تتهاجم ليل نهار المصالح الوطنية لسوريا وايران اذا ما كانت هاتين الدولتين اطراف في العهد؟

هذا غيض من فيض الا ان اقرار الحكومة لـ «عهد حقوق الطفل في الاسلام» هو مخافة للدستور اللبناني، وتكريس للانقسامات الداخلية واذ تدل بنوده على ان الوزراء لم يقرؤوا ما فيه، فان المستغرب ان الدكتور سمير جعجع سعى لقرائه علناً مسخفاً مما فيه وكانه قواعد عامة مثل «لا تقتل ولا تسرق» وكانه لا يمس بالمعنيين اللبنانيين الذين يرغبون بالحفاظ على هويتهم الشخصية وبغير المسلمين الذين عليهم ان يغيروا نظامهم التربوي ووسائل اعلامهم وجمعياتهم واحزابهم وربما عليهم ان يخفوا اصوات الكنائس لكي تؤثر على النهج الثقافي لاطفال المسلمين!!!

الداخلية للدول الاعضاء» مرة اخرى يعتبر العهد ان البلد الذي يتوجه اليه بلد مسلم، فكيف يتم التوافق بين هاتين الرؤيتين وماذا لو كانت التشريعات الداخلية تتعارض مع الشريعة؟

ثانياً في البند الثاني من المادة الثالثة ينص على «احترام اهداف ومبادئ منظمة المؤتمر الاسلامي» فماذا في هذه المبادئ؟ بالعودة الى ميثاق المنظمة فقد حددت الاهداف كما تبين لنا بما يلي:

1- تعزيز:

- التضامن الإسلامي بين الدول الاعضاء.

- التعاون بين الدول الاعضاء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية.

- كفاح جميع الشعوب الإسلامية من اجل الكرامة والاستقلال والحقوق الوطنية.

2- التنسيق في المجالات التالية:

- حماية الاماكن المقدسة.

- دعم كفاح الشعب الفلسطيني ومساعدته على استرداد حقوقه وتحرير اراضيه.

3- العمل على:

- استئصال التمييز العنصري والاستعمار بكل أشكاله.

- توفير الجو الملائم لتنمية التعاون والتفاهم بين الدول الاعضاء في المنظمة وبقية دول العالم.

اذا فان الدولة اللبنانية قررت «دعم كفاح الشعب الفلسطيني لتحرير ارضه! و«استئصال الاستعمار بكل اشكاله».. اذا لا مبرر لطرح موضوع سلاح المقاومة على طاولة البحث طالما ان هذا النضال هو من الاهداف.. لا بل انه نضال يذهب ابعد مما يذهب اليه حزب الله.

ثالثاً رغم ان البند الخامس في هذه المادة يتحدث عن «مراعاة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لاي دولة».. الا ان البند السادس يتحدث عن «مراعاة ثوابت الامة الاسلامية الثقافية والحضارية».. وهو تدخل غير مباشر ولكن ذا فاعلية كبرى.

#### المادة الرابعة

في البند الثالث «انهاء العمل بالاعراف اوالتقاليد اوالممارسات التي تتعارض مع الشريعة الاسلامية والحقوق والواجبات المنصوص عليها في هذا العهد» اذا لا بد من الغاء البنود الواردة في الدستور اللبناني التي تتحدث عن «مدنية» الدولة اللبنانية لان المدنية تتعارض مع الشريعة الدينية التي باتت هنا هي مصدر التشريع في مواضع لا علاقة لها بالاحوال الشخصية للطوائف اللبنانية.. عدا عن عشرات ان لم يكن مئات البنود والقوانين المدنية اللبنانية.

#### المادة السابعة

في البند الثاني، «.. تبذل (الدول الاطراف) مساعيها الحثيثة لحل مشكلة انعدام الجنسية لاي طفل يولد على اقليمها، او يولد لاحد رعاياها خارج اقليمها» هذا البند يطرح ايضاً الكثير من علامات الاستفهام لا سيما ان في لبنان الكثير من حالات انعدام الجنسية والتي لا يجيز القانون اللبناني تجنيسهم، وبالتالي فان ابرام الحكومة اللبنانية لهذا العقد سيكون سندا يمكن اللجوء اليه للمطالبة بالجنسية..

وفي البند الثالث «الطفل المجهول النسب ومن في حكمه، له الحق في الكفالة، والرعاية دون التنبؤ وله الحق في اسم ولقب وجنسية»..

وهذا يناقض القانون اللبناني الذي يتيح التنبؤ حتى لاطفال المسلمين اذا شاءت العائلات المتبناة بفض النظر عما يقوله الدين هنا الا ان هذا البند يمنع على العائلات المسلمة التنبؤ حتى ولو رغبت بذلك!

المادة التاسعة  
البند الاول يقول «انه لكل طفل قادر



بيئة اسلامية وان البلد الذي يعيش فيه هو بلد مسلم قد تتوافر فيه اقلية غير مسلمة! فيتحدث في مقدمته عن ان «هذا العهد يؤكد على حقوق الطفل في الشريعة الاسلامية واحكامها مع مراعاة التشريعات الداخلية للدول، وكذا مراعاة حقوق اطفال الاقليات والجاليات غير المسلمة» وهذا يفسر الكلام الذي يعتبر ان في اعتماد هذا العهد نوع من «الاسلمة» بحث يصبح الآخرون اهل ذمة.

وفي نصوص المواد الواردة في العهد يمكن الاشارة الى الملاحظات التالية:

#### المادة الثانية:

اولاً يتحدث البند الاول في هذه المادة عن «رعاية الاسرة وتعزيز امكاناتها وتقديم الدعم اللازم لها للحيلولة دون تردي اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية او الصحية» السؤال كيف يقدم الدعم اللازم لها.. الموافقة على هذا البند من قبل الحكومة اللبنانية يعني الزامها بتقديم المعونات الاقتصادية المباشرة والرعاية الاجتماعية وهذا يعني تغييراً تاماً في السياسة الاجتماعية ودور الدولة الاجتماعي.. فهل قررت الحكومة فعلاً الدخول في برنامج للرعاية الاقتصادية والاجتماعية المباشرة في وقت تتحدث فيه عن برنامج اصلاحات يهدف الى تقليص الدعم المباشر المعتمد سابقاً لبعض القطاعات؟ وعلى افتراض انها قررت الدخول في هكذا نوع من الرعاية فهل تصبح هذه الرعاية حكراً على عائلات المسلمين دون سواهم؟

ثانياً يتحدث البند الثاني في هذه المادة عن «ضمان تنشئة اجيال من الاطفال المسلمين يؤمنون بربهم ويتمسكون بعقيدتهم»...ماذا يعني «ضمان» ومن يضمن ووفق اي الية لا سيما ان كلمة ضمان تعني الزامية وهل هذا يعني الزامية ان يعتقد اي طفل ينتمي رسمياً الى الديانة الاسلامية ديانتته ويطبق كل بنودها.. والا يصب هذا في خانة الزامية الصلاة والصوم والحجاب!!! واذا كان من الصعب التأكيد من مدى الالتزام بالصلاة.. رداً على ما قاله الدكتور سمير جعجع ان العهد لا «يلحق» كل مواطن الى منزله للتأكد من التزامه بالشريعة.. ولكن يمكن التأكد من التزام الحجاب والصوم في الاماكن العامة...!!! وهل تعني الالزامية الوصول الى مرحلة فرض العقوبات على المخالفين؟

ثالثاً في البند الرابع، «تعميم التعليم الاساسي الالزامي والثانوي بالمجان لجميع الاطفال» هذه اعادة نظر بالنظام التربوي العام وعلى الحكومة الاجابة على سؤال ما اذا كانت قررت اعتماد التعليم بالمجان؟.. او ان المسؤولين لم يقرؤوا بنود الاتفاقية!

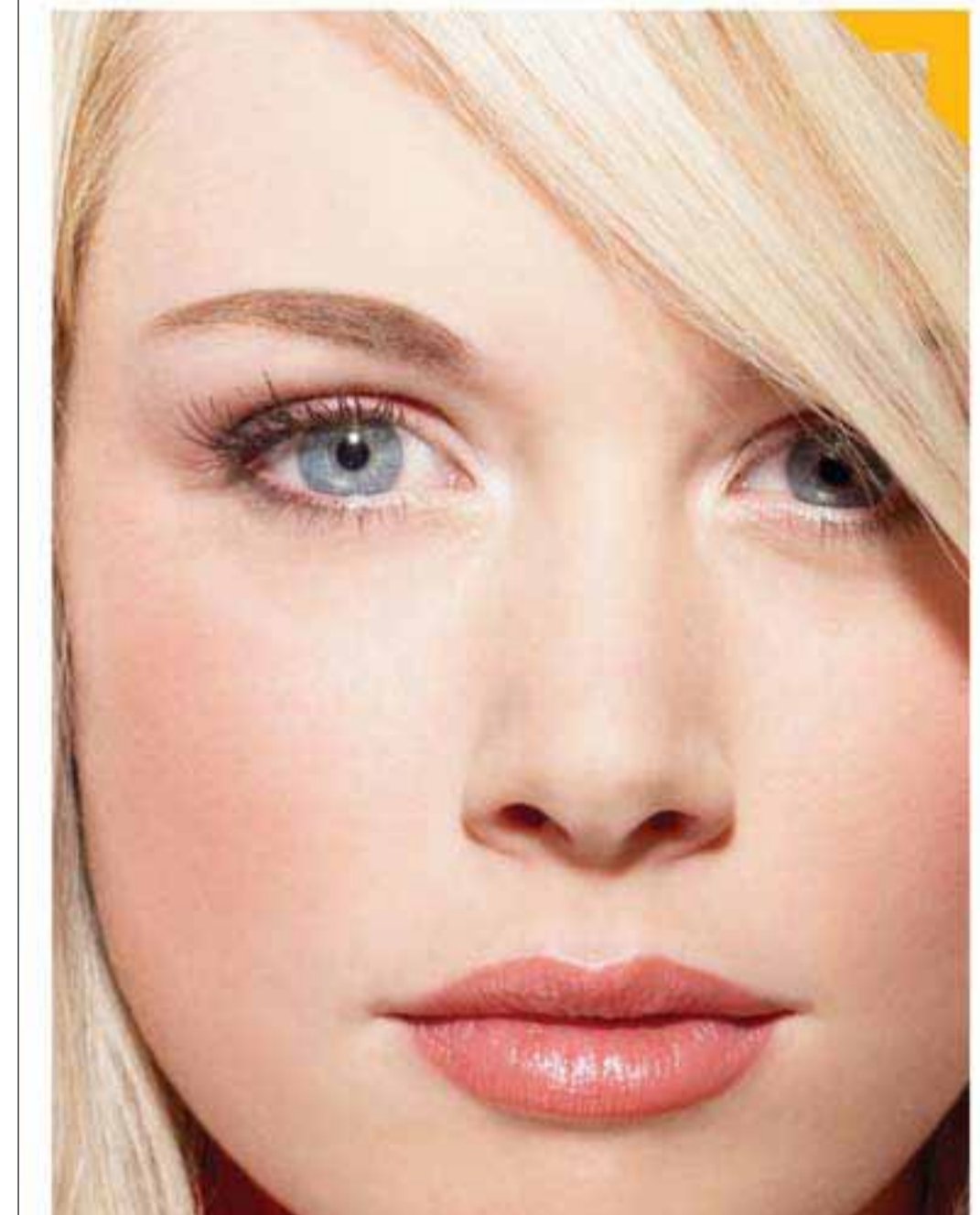
#### المادة الثالثة:

اولاً في البند الاول «احترام احكام الشريعة الاسلامية ومراعاة التشريعات

عندها يصبح لكل لبناني هدفه ومستقبله البعيد عن الآخر، واذا كان هذا الانقسام قائم فعلياً الان في لبنان ويكرسه النظام الطائفي اللبناني الا ان هناك حاجة الى

توحيد اللبنانيين وليس ابتداء عناصر تفرقة اضافية.

ثالثاً يعتبر واضعو هذا العهد ان الطفل الذي يتوجهون اليه يعيش في





**فرست ناشونال بنك**

**ترض التجميل**

هل تعجبين بعمليات التجميل وتنظير البشرة لاجلها؟ ان، بشرتك الابر في لبنان، فرست للتجميل يملك فريق عمل يقدم لخدمك ترض التجميل بشكل السهولة والسرعة بين بقعة لبر من مهنك. هل ما منيهم القيام به هو الاتصال بنا على الرقم 06 22222224. في سبتنا خدمتهم لاجابة عن كل تساؤلكم.

# الاتفاق يحظر التبني وانتساب الاطفال لاي تجمع مدني سلمي لا يتفق مع القواعد الشرعية ويدعو الدول الى بذل مساعيها الحثيثة لحل مشكلة انعدام الجنسية لاي طفل يولد على اقليمها

## عهد حقوق الطفل في الإسلام

إن الدول الأطراف في هذا العهد إيماناً منها بأن الإسلام بقيمه ومبادئه يشكل أنماط السلوك للمجتمع المسلم بما يوفر له الأمن والاستقرار، ويحقق له التقدم والازدهار في كنف الأسرة التي هي اللبنة الأولى في بناء المجتمع.

وانطلاقاً من الجهود الإسلامية المعنية بقضايا الطفولة والتي ساهمت في بلورة اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989م، التي أبرمت في إطار الأمم المتحدة.

ومراعاة لأهداف منظمة المؤتمر الإسلامي المحددة في ميثاقها وقرارات قممها ومؤتمراتها الوزارية والاتفاقات الدولية التي أبرمتها الدول الأعضاء بها.

وتأكيداً للمبادئ الواردة في إعلان دكا لحقوق الإنسان في الإسلام الصادر عن المؤتمر الإسلامي الرابع عشر لوزراء الخارجية في ديسمبر 1983م، وإعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام الذي أقره المؤتمر الإسلامي التاسع عشر لوزراء الخارجية بالقرار رقم 19/49 - س (1990م)، وفي إعلان حقوق الطفل ورعايته في الإسلام الذي أقره مؤتمر القمة الإسلامي السابع بالقرار رقم 7/16 - ث (1994م).

وتأكيداً للرد الحضاري التاريخي للأمم الإسلامية، ومساهمة في الجهود الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

وإيماناً منها بأن الحقوق الأساسية والحريات العامة في الإسلام هي جزء منه، لا يملك أحد تعطيها أو حرقتها أو تجاهلها. ووعياً منها بمسئولية المسؤولية تجاه الطفل على وجه الخصوص إذ هو طليعة مستقبل الأمة وصانع غدها.

وسعيًا لتطوير الأداء الإسلامي في قطاع الطفولة بغية ملاءمة الأطر والآليات لمواجهة حجم التغيرات والتحولات المتسارعة وانعكاساتها على هذا القطاع.

وإدراكاً منها بأن أولى خطوات العمل الجاد تبدأ بالاستثمار الواعي بأهم التحديات الصحية والمتوقعة التي تواجه الأمة وعلى رأسها الآثار السلبية للتحولات الاقتصادية والاجتماعية، وتراجع دور الأسرة، وضعف مشاعر الانتماء وتفكك الروابط

الأسرية وتراجع دور القيم والمفاهيم وقصور الخدمات الصحية والتعليمية، واستمرار ظاهرة الأمية، فضلاً عن الآثار السلبية الناتجة عن التطور المتسارع في العلوم والاتصالات وثورة المعلومات مع استمرار وجود أنماط سلبية من التقاليد الموروثة.

وأخذاً في الاعتبار تحمل الأطفال - باعتبارهم من الكيان المش في المجتمع - لكبر قسط من المعاناة نتيجة للكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان مما ينجم عنه ظواهر مأساوية تتمثل في اليتيم والنشر، واستغلال الأطفال في أعمال عسكرية أو قاسية أو خطرة أو غير مشروعة، فضلاً عن معاناة الأطفال اللاجئين والموجودين في السجون والرازيح تحت ظروف الاحتلال، والمشردين والمفقودين نتيجة النزاعات المسلحة أو المجاعات، مما ساهم في ازدياد ظاهرة العنف بين الأطفال، وزيادة أعداد المعاقين منهم بدنياً وذهنياً واجتماعياً.

وإيماناً منها بأن الأمر يقتضي اتخاذ موقف يكرس الالتزام بحقوق الطفل ويؤكد العزم على مواصلة الجهد لتفصيل هذه الحقوق وتذليل العقبات التي تعترض طريق الآمة.

ووفقاً للمبادئ الواردة في المادة الثانية يجب إعطاء أولوية عليا لحقوق الأطفال، وحمايتهم، وتمتعهم.

والمساواة في الرعاية والحقوق والواجبات بين الأطفال.

مراعاة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة.

مراعاة ثوابت الأمة الإسلامية الثقافية والحضارية.

وإعطاء أولوية عليا لحقوق الأطفال، وحمايتهم، وتمتعهم.

والمساواة في الرعاية والحقوق والواجبات المنصوص عليها في هذا العهد، وفقاً لإجراءاتها الداخلية.

احترام مسؤوليات وحقوق الوالدين أو الأوصياء أو غيرهم من الأشخاص المسؤولين عن الطفل، وفقاً لإجراءاتها الداخلية بما تقتضيه مصلحة الطفل.

انتهاء العمل بالاعراف أو التقاليد أو الممارسات التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية، والحقوق والواجبات المنصوص عليها في هذا العهد.

## نص الاتفاقية:

### المادة الأولى

#### تعريف الطفل

لاغراض هذا العهد، يعني الطفل كل

## المادة الثانية

### المقاصد

يهدف هذا العهد الى تحقيق المقاصد التالية:

1- رعاية الأسرة وتعزيز إمكاناتها، وتقديم الدعم اللازم لها للجيلولة دون تردي أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وتأمين الزيجين لضمان قيامهما بواجبهما في تربية الأطفال ونمائهم بدنياً ونفسياً وسلوكياً.

2- تأمين طفولة سوية وأمنة وضمان تنشئة أجيال من الأطفال المسلمين يؤمنون بربهم، ويتمسكون بعقيدتهم ويخلصون لوطانهم، ويلتزمون بمبادئ الحق والخير فكرياً وعملاً والشعور بالانتماء الى الحضارة الإسلامية.

3- تعميم والمراقبة ورعايتها رعاية كاملة، بما ينشئ أجيالاً صالحة لمجتمعهم.

4- تعميم التعليم الأساسي الإلزامي والثانوي بالمجان لجميع الأطفال، بغض النظر عن الجنس أو اللون أو الجنسية أو الدين أو الولد أو أي اعتبار آخر، وتطوير التعليم من خلال الارتقاء بالمناهج والمعلمين، واتاحة فرص التدريب المهني.

5- توفير الفرصة للطفل لاكتشاف مواهبه وإدراك أهميته ومكانته في المجتمع من خلال الأسرة والمؤسسات المعنية وتشجيعه للمشاركة في الحياة الثقافية للمجتمع.

6- توفير الرعاية اللازمة للأطفال ذوي الإحتياجات الخاصة، ولمن يعيشون في أحوال صعبة ومعالجة الأسباب التي تؤدي الى ذلك.

7- تقديم المساعدة والدعم الممكنين للأطفال المسلمين في جميع أنحاء العالم بالتنسيق مع الحكومات أو من خلال الآليات الدولية.

## المادة الثالثة

### المبادئ

لبلوغ المقاصد الواردة في المادة الثانية يجب:

1- احترام أحكام الشريعة الإسلامية ومراعاة الترتيبات الداخلية للدول الأعضاء.

2- احترام أهداف ومبادئ منظمة المؤتمر الإسلامي.

3- إعطاء أولوية عليا لحقوق الأطفال، وحمايتهم، وتمتعهم.

4- المساواة في الرعاية والحقوق والواجبات بين الأطفال.

5- مراعاة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة.

6- مراعاة ثوابت الأمة الإسلامية الثقافية والحضارية.

## المادة الرابعة

### واجبات الدول

تعمل الدول الأطراف على ما يلي:

1- احترام الحقوق المنصوص عليها في هذا العهد، واتخاذ التدابير اللازمة لنفاذه، وفقاً لإجراءاتها الداخلية.

2- احترام مسؤوليات وحقوق الوالدين أو الأوصياء أو غيرهم من الأشخاص المسؤولين عن الطفل، وفقاً لإجراءاتها الداخلية بما تقتضيه مصلحة الطفل.

3- إنهاء العمل بالاعراف أو التقاليد أو الممارسات التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية، والحقوق والواجبات المنصوص عليها في هذا العهد.

## المادة الخامسة

### المساواة

تكفل الدول الأطراف تساوي جميع الأطفال بمقتضى التشريع في التمتع بالحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا العهد، بغض النظر عن الجنس أو المولد أو العرق



## المادة الحادية عشرة

### التربية

1- التربية السليمة حق للطفل، يتحمل الوالدان أو الوصي حسب الأحوال المسؤولية عنها، وتساعدتهم مؤسسات الدولة قدر إمكاناتها.

2- تهدف تربية الطفل الى:

أ - تنمية شخصيته وقيمه الدينية والأخلاقية وشعوره بالمواطنة وبالتضامن الإسلامي والانساني وبث روح التفاهم والحوار والتسامح والصداقة بين الشعوب.

ب - تشجيع اكتسابه المهارات والقدرات التي يواجه بها المواقف الجديدة، ويتخلص بهامان التقاليد السلبية، وينشأ بها على التفكير العلمي والموضوعي.

## المادة الثانية عشرة

### التعليم والثقافة

1- لكل طفل حق في التعليم المجاني الإلزامي الأساسي، بتعليمه مبادئ التربية الإسلامية «القيدية والشريعة»، وحسب الأحوال وتوفير الوسائل اللازمة لتنمية قدراته العقلية والنفسية والبدنية بما يسمح له بالانفتاح على المعايير المشتركة للثقافات الإنسانية.

2- على الدول الأطراف في هذا العهد توفير:

أ- التعليم الأساسي الإلزامي مجاناً لجميع الأطفال على قدم المساواة.

ب- التعليم الثانوي مجاناً وتدرجياً، بحيث يكون - خلال عشر سنوات - في متناول جميع الأطفال.

ج- التعليم العالي مع مراعاة قدرات كل طفل ووعيته، حسب نظام التعليم في كل دولة.

د- حق الطفل في اللباس الذي يوافق معتقداته مع الالتزام بالشريعة الإسلامية والآداب العامة وما لا يحدش الحياء.

هـ معالجة فعالة لمشكلة الأمية والتوقف عن التعليم والتخلف الإسلامي.

و- رعاية المتفوقين والموهوبين في جميع مراحل التعليم.

ز- إنتاج ونشر كتب الأطفال وإنشاء مكتبات لهم، والاستفادة من وسائل الإعلام في نشر المواد الثقافية والاجتماعية والفنية، الخاصة بالأطفال، وتشجيع ثقافتهم.

ح- حق الطفل بالمقاربة للبلوغ في الحصول على الثقافة الجنسية الصحيحة المبرزة بين الحلال والحرام.

4- لا تتعارض أحكام هذه المادة والمادة الحادية عشرة السابقة لها، مع حرية انتساب الطفل المسلم للمؤسسات التعليمية الخاصة شريطة احترامها لأحكام الشريعة الإسلامية، ومراعاة التعليم في تلك المؤسسات للقواعد التي تضعها الدول.

## المادة الرابعة عشرة

### المستوى المعيشي الاجتماعي

1- الحضنة والنفقة حق لكل طفل، لحفظ كيانته من الملكة، لعدم قدرته على حفظ نفسه والانفاق عليها.

2- تعترف الدول الأطراف لكل طفل، بالحق في الانتفاع من الضمان الاجتماعي، وفقاً لقانونها الوطني.

3- تلتزم الدول الأطراف بالعمل على التخفيض - بقدر الإمكان - للطفل في أسعار الخدمات والاجور والاعفاء من الرسوم

والفرائض.

4- لكل طفل الحق في مستوى معيشي ملائم لنموه العقلي والنفسي والبدني والاجتماعي.

تضمن الدول الأطراف للطفل التدابير اللازمة لجلب الوالدين أو المسؤول عنه شرعاً أو قانوناً الانفاق عليه في حدود استطاعتهم.

## المادة الخامسة عشرة

### صحة الطفل

للطفل الحق في الرعاية الصحية جسدياً ونفسياً، ويتحقق ذلك عن طريق:

1- كفالة رعاية الأم، منذ بدء الحمل والرضاعة الطبيعية منها، أو ممن يقوم مقامها، إذا تعذر إرضاعها له.

2- حقه في تخفيف بعض الأحكام الشرعية والقضائية عن ترضعه شرعاً لمصلحته، وتأجيل بعض العقوبات الصادرة عليها لمصلحته، وتخفيف مهام العمل للمرضعة والحامل، وكذلك التخفيف من ساعات العمل.

3- حقه في التدابير اللازمة لحفض معدلات وفيات المواليد والأطفال.

4- ضرورة اجراء الفحوص الطبية للمقدمين على الزواج قصد التأكد من عدم وجود مسببات امراض وراثية او معدية فيها خطورة على الطفل.

5- حق الطفل الذكر في الختان.

6- عدم تدخل الوالدين أو غيرهما طبيياً لتغيير لون أو شكل أو صفات أو جنس الجنين في بطن امه، الا للضرورة الطبية.

7- تقديم الرعاية الطبية الوقائية، ومكافحة الأمراض، وسوء التغذية، وتوفير الرعاية الصحية اللازمة لأمه لمصلحته.

8- حق الطفل على الدولة والمجتمع، في تقديم المعلومات والخدمات الطبية للامهات، لتوعيتهن ومساعدتهن على تحسين صحة أطفالهن.

9- ضمان حق الطفل في وقايته من المواد المخدرة والمسكرات والمواد الضارة الأخرى، وكذا الأمراض المعدية والسارية.

## المادة السادسة عشرة

الاطفال المعوقون وذوو الاحتياجات الخاصة

1- للطفل المعوق أو ذي الاحتياجات الخاصة الحق في الحصول على رعاية خاصة بما يضمن حقوقه كاملة وبما يتناسب مع حالته وظروف والديه أو المسؤول عنه والإمكانات المتاحة.

2- تهدف رعاية الطفل المعاق أو ذي الاحتياجات الخاصة، الى تعليمه وتأهيله وتدريبه، وتوفير الوسائل الملائمة (الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية والتربوية والمهنية والتفريحية) لحرته لتمكينه من الاندماج في المجتمع، وينيغي ان تبدل له هذه الخدمات بالمجان أو برسوم زهيدة ما أمكن ذلك.

## المادة السابعة عشرة

### حماية الطفل

تتخذ الدول الأطراف التدابير اللازمة لحماية الطفل من:

1- الاستخدام غير المشروع للمخدرات والمسكرات والمواد الضارة، أو المساهمة في إنتاجها وترويجها أو الاتجار فيها.

2- جميع أشكال التعذيب أو المعاملة غير الإنسانية أو المهينة، في جميع الظروف والأحوال، أو تهريبه أو خطفه أو الاتجار به.

3- الاستغلال بكل أنواعه وخصوصاً الاستغلال الجنسي.

4- التأثير الثقافي والفكري والاعلامي والاتصالي، المخالف للشريعة الإسلامية، أو المصالح الوطنية للدول الأطراف.

5- حماية الأطفال بعدم اشراكهم في النزاعات المسلحة والحروب.

## المادة الثامنة عشرة

### عمل الأطفال

1- لا يمارس الطفل أي عمل ينطوي على مخاطر أو يعطل تربيته أو تعليمه أو يكون على حساب صحته أو نموه البدني أو الروحي.

2- تضع القوانين الداخلية لكل دولة، حداً أدنى لسن العمل وساعاته وشروطه، وتفرض عقوبات على المخالفين.

## المادة التاسعة عشرة

### العدالة

1- لا يجرم الطفل من حريته الا وفقاً للقانون ولفترة زمنية مناسبة ومحددة.

2- يعامل الطفل المحروم من حريته معاملة تتفق ومعنى الكرامة واحترام حقوق الإنسان، وحرياته الأساسية، ومراعاة احتياجات الأشخاص الذين هم في سنه.

3- تراعى الدول الأطراف:

أ- فصل الطفل المحروم من حريته

عن البالغين في اماكن خاصة بالأطفال الجانحين.

ب - اخطار الطفل فوراً ومباشرة بالتهم المنسوبة اليه، حين استدعائه أو القبض عليه، مع دعوة والديه أو المسؤول عنه أو محاميه للحضور معه.

ج- تقديم المساعدة القانونية والانسانية التي يحتاجها الطفل، بما في ذلك الاستعانة بمحام وبمترجم فوري إذا لزم الامر.

د- سرعة البت في القضية من محكمة خاصة بالأطفال، وامكان الطعن في الحكم امام محكمة أعلى، حال ادانته.

هـ- عدم اجبار الطفل على الاقرار بما نسب اليه أو الادلاء بالشهادة.

و- اعتبار العقوبة وسيلة اصلاح، ورعاية لتأهيل الطفل وإعادة اندماجه في المجتمع.

ز- تحديد سن ادنى، لا يحاكم الطفل دونه.

ح- تأمين احترام الحياة الخاصة للطفل أثناء جميع مراحل الدعوى.

المادة العشرون

مسؤولية الوالدين والحماية من الممارسات الضارة

1- تقع على عاتق الوالدين أو المسؤول عن الطفل شرعاً أو قانوناً تربيته وحسن تنشئته.

2- على الوالدين أو المسؤول عن الطفل شرعاً أو قانوناً والدول الأطراف حماية الطفل، من الممارسات والاعراف الضارة صحياً او اجتماعياً او ثقافياً، او المؤثرة سلباً على رفاهيته او كرامته او نمائه، او تلك التي يترتب عليها تمييز بين الأطفال على اساس الجنس أو غير ذلك بمقتضى النظام بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.

المادة الحادية والعشرون

الاطفال اللاجئين

على الدول الأطراف ان تكفل بقدر الامكان تدفق اللاجئين او من في حكمهم بالحقوق المنصوص عليها في هذا العهد ضمن تربيتهما الوطنية.

المادة الثانية والعشرون

التوقيع والتصديق والانضمام

1- يفتح باب التوقيع على هذا العهد لجميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

2- يفتح باب التصديق والانضمام الى هذا العهد لجميع الدول الأعضاء.

3- تودع وثائق التصديق لدى الامين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

## 520 مليار ليرة الفاتورة الصحية في لبنان.. ولجنة حقوق الانسان تدرس برنامجاً لتوحيد الصناديق وإصدار البطاقات وتكليف الرقابة الى هيئة مختصة



ما تزال لجنة حقوق الانسان النيابية، وحدها في المجلس النيابي تجتمع وتدرس مشاريعها وملفاتها بعيداً عن كل الازمات السياسية التي تنتخب بها البلاد. فاللجنة تتابع بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة والفوضية السامية لحقوق الانسان ورقة العمل القطاعية حول الاستشفاء «الحق في الصحة في لبنان» وهي ورقة كان اعدتها عضو لجنة الصحة النيابية النائب اسماعيل سكرية ووضعها امام اللجنة من اجل اقرارها واتخاذ التوصيات اللازمة بشأنها لا سيما ان لاسيما سياسة صحية حقيقية وواقعية في البلاد ان على صعيد الاستشفاء او الدواء.

من هنا فإن اللجنة تأخذ بعين الاعتبار هذا الموضوع الذي هو بالدرجة الاولى انساني، ومن المتوقع ان ترفع هذه الورقة الى المعنيين بالشأن خصوصاً ان القطاع الصحي في لبنان يعاني منذ زمن من سوء حال، ووضعه يتفاقم يوماً بعد يوم. وفي المقترحات التي عالجتها اللجنة وقدمها سكرية ودرستها مع ممثلين عن نقابتي اطباء والمستشفيات، بان يتم التعامل مع قضية الاستشفاء وصحة المواطن بأسلوب مختلف عما يجري حالياً. ومنها ان تناط مسؤوليات الرقابة الى مؤسسات شبه مختصة، عندها يصبح بالامكان ولو نسبياً تأمين الوقاية والعلاج الجيد للمريض اللبناني بكلفة مناسبة، مع ايجاد وفر كبير جداً في الاموال العمومية تستعمل في اغراض ومشاريع اخرى، وتوحيد جميع صناديق الاستشفاء (الفاتورة الصحية 520 مليار ليرة لبنانية) والصندوق الوطني للضمان (الفاتورة الصحية 4.4 مليار ل.ل) بالإضافة الى

حسب مصادر لجنة حقوق الانسان التي يرأسها النائب ميشال موسى ان ترفع هذه الورقة الى رئاسة المجلس لدرسه، ومن ثم لوضع خطة عامة لتنظيم الوضع الاستشفائي، ووضع الدواء في لبنان عبر درس اقتراحات عديدة بهذا الشأن في اللجان النيابية اذا ما عاد المجلس النيابي الى الاجتماع مع بدء دورته العادية الثانية في تشرين الاول المقبل. الا ان لاشي يقر او يبت اذا ما اجتمعت الهيئة العامة، وهو امر مستبعد كما هو معروف في الوقت الراهن. الا ان ما تقوم به اللجنة حتى الساعة هو ضروري ومهم لإن القضايا الانسانية لا يمكن اغفالها لان لا علاقة للمواطن بكل الازمات السياسية الجارية حالياً على الساحة. لان الهدف من ما تقدم هو تحقيق الصحة للجميع.

استورد لبنان في العام 2006 ما مجموعه 5527 خمسة آلاف وخمسمائة وسبعة وعشرون مستحضراً صيدلانياً من 390 مصنع ادوية ذات 30 ثلاثون بلد منشأ. وبلغت قيمة استهلاك الادوية في لبنان لهذه المصانع للعام 2006 قيمته 140.000 و686 د.ا. (ستماية وستة وثمانون مليون دولاراً أميركياً)، وقيمة الفاتورة الإجمالية على اساس سعر واصل الصيدلي، بلغت في العام 2006 ما قيمته 527.000.000 د.ا. خمسمائة وسبعة وعشرون مليون دولار أميركياً، أي بزيادة قدرها 8% عن استهلاك الادوية لعام 2005، وقد احتل لبنان المركز الثالث بين الدول العربية في استيراد الادوية، أي بعد السعودية ومصر.

• ان نسبة استهلاك الفرد الواحد في لبنان سنوياً بالنسبة للنتائج القومي هي الاعلى في العالم العربي حيث تبلغ هذه الفاتورة 112 دولاراً (مائة واثنان عشر دولاراً سنوياً)، مقابل 60 دولاراً ستون دولاراً في الامارات المتحدة و55 دولاراً في السعودية... ثم يليهم الأدرن بـ 35 دولاراً خمسة وثلاثون دولاراً وتونس بـ 27 دولاراً سبعة وعشرون دولاراً واخيراً في مصر حيث تبلغ الفاتورة 18 دولار ثمانية عشر دولار فقط.

• ويمكن تلخيص انواع الادوية الموجودة عام 2006 على الشكل التالي:  
- 4.230 دواء مسجلاً «لجنة فنية».  
- 680 مستحضر وطني Local.  
- 190 دواء غير مسجل بواسطة اللجنة الفنية مستورد بموجب «القرار 1/539

30 مليار ل.ل ضمان اختياري، وتعاونية موظفي الدولة (فاتورة صحية تبلغ 70 مليار ل.ل) ويمكن ان يضاف اليها اللواتي الطبي في الجيش، وقوى الامن الداخلي، ويصار الى وضع نظام خاص للاستشفاء به شركات التأمين الوطنية والعالمية تكون اولى مهامه تأمين وعلاج ووقاية جميع المرضى اللبنانيين بأسعار سوف تكون بلا شك اقل من نصف المبالغ التي تدفع حالياً دون نتيجة.

وتعتبر الورقة ان توحيد الجهات الصحية الضامنة في لبنان يعني توحيد اصدار بطاقات الاستشفاء واصدار البطاقة الصحية وتوحيد اعمال المكننة والرقابة، وكذلك توحيد التعريفات ومتوسط كلفة العمل الطبي، الذي يشهد حالياً تضارباً واختلافات كثيرة لا يمكن تبريرها، وكذلك تنظيم عقود المستشفيات الخاصة لتحديد حقوق وواجبات كل طرف لتأمين المصلحة العامة والحد من هدر الانفاق، واعادة النظر بأوضاع اطباء المراقبين لجهة الاستغناء عن خدمات اطباء غير المنتهين، وزيادة عدد اطباء المراقبين لمراقبة التحقيق والتدقيق، فضلاً عن تطبيق المكننة الشاملة في وزارة الصحة والضمان الصحي الاجتماعي واحوال البطاقة الصحية الموحدة... وغيرها من المقترحات من اجل تحسين النظام الصحي في لبنان، لا سيما ان تدخل الدولة في تنظيم ورعاية اعمال القطاع الصحي ما يزال طفيفاً، مما كرس تعددية في الصناديق الضامنة التي تعمل باستقلالية شبه تامة تحت وصاية للدولة، من هنا فإن الورقة تشير الى انه ليس هناك اية تطبيق للخارطة الصحية في البلاد، ولان ذلك انتشر المستشفيات

• وضع مشروع كامل لاعادة تنظيم قطاع الصيدلة.  
• صياغة السياسة الدوائية الوطنية في لبنان.  
• تطبيق قائمة الادوية الاساسية.  
• تحديد الاحتياجات الوطنية من الدواء.  
• تشكيل لجنة استشارية لشؤون الدواء.  
• اعادة تسجيل الادوية المسجلة (5600 دواء عام 2005، واصبح 6170 دواء) وتمتم غذائي عام 2006) وهو عدد كبير يفوق امكانيات الرقابة الدوائية.  
• تحديد الاحتياجات الوطنية من الدواء.  
• مراقبة الخدمات الصيدلانية للمستشفيات وغيرها من الاقتراحات... هذا ووضعت الورقة تفاصيل عديدة «لحكاية» الدواء في لبنان وفاتورته العالية وكيفية تنظيمه، ومن المنتظر

هالة الحسيني

## 6 مشاريع للبنك الدولي بقيمة 248.6 مليون دولار

تضم المحافظة الحالية لمشاريع البنك الدولي في لبنان 6 مشاريع يبلغ مجموع التزامات البنك تجاهها 284.60 مليون د.ا. تم انفاق 150.14 مليون د.ا. من اصلها لغاية 30 حزيران 2007.

**مشروع الإنماء التربوي:** (44.6 مليون د.ا.). يهدف هذا المشروع الى دعم جهود الحكومة في تعزيز قدرات وزارة التربية كي تعمل كمدير فعال لقطاع التعليم وتعيد المصادقية الى التعليم الرسمي. وقد وافق مجلس الادارة في البنك الدولي على المشروع في آذار 2000.

**المشروع الاول للبنى التحتية البلدية:** (80.0 مليون د.ا.). يهدف هذا المشروع الى تلبية الاشغال البلدية الملحة بينما يعد العدة لتحمل مسؤولية الخدمات البلدية بصورة تدريجية على المستوى المحلي. وقد وافق مجلس الادارة في البنك الدولي على المشروع في حزيران 2002.

**مشروع تنمية المجتمعات المحلية:** (20.0 مليون د.ا.). يرمي هذا المشروع الى رفع مستويات المعيشة في المجتمعات الفقيرة ورفع مستويات النشاط الاقتصادي في هذه المجتمعات عبر الاستثمار في النشاطات الاجتماعية المتعلقة بالناس العاديين والبنى التحتية وعبر خلق وظائف جديدة. وقد وافق مجلس الادارة في البنك الدولي على المشروع في حزيران 2001.

**مشروع إمدادات المياه والصرف الصحي في بعلبك:** (43.5 مليون د.ا.). تشمل الإهداف التنموية الرئيسية للمشروع: (أ) تحسين حصول سكان المنطقة على

إمدادات كافية من المياه وخدمات الصرف الصحي، وب) إجراء الإصلاحات المناسبة على هذا القطاع، وخاصة تطوير وتعزيز قدرات مصلحة المياه والري في بعلبك-الهرمل، وكذلك مصلحة مياه منطقة البقاع بعد إنشائها، وت) إشراك القطاع الخاص في تشغيل وصيانة مرافق المياه والصرف الصحي من خلال مقاول للإدارة يعمل عبر عقد تأجير أو بموجب امتياز، بما يكفل سد حاجات الاستثمار المالي في القطاع على المدى الطويل. وقد وافق مجلس الإدارة على المشروع في حزيران 2002.

**مشروع تطوير النقل الحضري:** (65 مليون د.ا.). يرمي المشروع الى تزويد مدينة بيروت ومنطقة بيروت الكبرى بالإطار المؤسسي الاساسي التي تفتقران اليه حالياً، ودعم الاستثمارات الاساسية المطلوبة لزيادة فعالية البنى الحالية للنقل الحضري. وقد وافق مجلس إدارة البنك الدولي على المشروع في حزيران 2002.

**مشروع الارث الثقافي والتنمية الحضري:** (31.5 مليون د.ا.). يقضي المشروع بتمويل عملية الحفاظ على المواقع الأثرية والسياحية والاستثمار في تعزيز أوضاعها وإدخال تحسينات على البنى الحضري المرتبطة بها في أماكن مختارة وتقديم المعونة الفنية لتعزيز قدرات المديرية العامة للآثار بوزارة السياحة وبعض البلديات في الحفاظ على التراث الثقافي وتطوير السياحة. وقد جرى التوقيع على تنفيذ المشروع في نيسان 2003.

إمدادات المياه والصرف الصحي في بعلبك: (43.5 مليون د.ا.). تشمل الإهداف التنموية الرئيسية للمشروع: (أ) تحسين حصول سكان المنطقة على





## سورية تحصل على إجازات لاستيراد تجهيزات تكنولوجية لقطاع الاتصالات من الولايات المتحدة

**دمشق- الأعمار والاقتصاد**  
أكد وزير الاتصالات والتقانة السوري عمرو سالم ان سورية حصلت أخيراً على إجازات لاستيراد تجهيزات تكنولوجية لقطاع الاتصالات من الولايات المتحدة بعد تأخير لشهور، ونتيجة للضغط والتبويب بمقاطعة الشركات الأميركية والتحول إلى الصين لاستيراد تجهيزات منافسة، وكانت واشنطن وافقت، على السماح لدمشق باستيراد قطع غيار لطائرات «بوينغ 747» التي تمتلكها. يقول سالم في حديث له ان الوزارة بدأت تطبيقاً تجريبياً لمشروع الإنترنت اللاسلكي في خطوة لحل مشكلات الإنترنت في سورية، وأعلن عن رزمة خدمات ستقدمها شركتنا الخليوي بداية أيلول المقبل، تؤدي إلى خفض للاسعار على الشرائح المختلفة في المجتمع السوري. وأشار إلى ان قطاع الاتصالات مستثنى من العقوبات في قانون محاسبية سورية الأميركي لان الدستور الأميركي يدعم التدفق الحر للمعلومات، لكن التأخير حصل لان «استيراد التجهيزات التكنولوجية يحتاج إلى رخصة توضح الجهة التي تصدر إليها هذه التجهيزات ومجالات استخدامها». ووصف الشركات الأوروبية بأنها «ملكية أكثر من الملك» على صعيد

تطبيق العقوبات الاقتصادية الأميركية على بلاده. فهي تخاف من تقديم إجازة تصدير إلى سورية وهكذا تتأخر شهوراً أحياناً قبل تقديمها، لان لهذه الشركات مصالح في السوق الأميركية». وبين ابرز التجهيزات التي حصلت عليها سورية مستلزمات للإنترنت السلكي، يتوقع ان تصل خلال أيام ليبدأ تركيبها وتلبية الطلبات المترامية على صعيد الإنترنت السلكي السريع (إيه دي إس إل). وكشف الوزير السوري عن تعاون شركتي الخليوي مع وزارته، فهما سحنتا لها باستخدام بنيتها التحتية لتأمين الإنترنت اللاسلكي، «لكن الخدمة سيقدما مزودون من القطاع الخاص لتعريف المنافسة بالاسعار والشرائح». وقال ان الإنترنت اللاسلكي لا يزال في طوره التجريبي وسيغطي في البداية دمشق وحلب مجاناً ولمدة ثلاثة شهور. وعن تقارير تشكك بنجاح المشروع كونه يعمل على ترددات يمكن ان تتداخل مع ترددات عسكرية، قال سالم: «التردد الموجود عالمياً مخصص لهذا العمل. قد توجد تجهيزات في مكان ما ليست بالضرورة عسكرية ستعالج مشكلتها من طريق تغيير التردد». ووعده بتخفيف الضغط على البوابات الدولية للإنترنت من طريق تعزيز الربط بالكابلات البحرية، إضافة إلى

## «بنك بيلوس» يطلق نشاطاته في طرطوس

مؤخراً فرعه الخامس في طرطوس. إن بنك بيلوس ملتزم بالمساهمة في القطاع الخاص في سوريا بهدف مساعدة البلاد على استغلال قدراتها الزراعية والصناعية والسياحية. يعمل بنك بيلوس على أن يصبح أحد أهم المصارف التجارية في القطاع الاقتصادي السوري، وعلى أن يكون له تواجد فعال في كافة المناطق وعلى أن يقدم أفضل السلع والخدمات المصرفية لتلبية حاجات وتطلعات مساهميه وموظفيه الساعين إلى المشاركة بفعالية في تأميم الرفاهية للشعب السوري. سوف يعمد الفرع الجديد على خبرة المصرف الأم، بنك بيلوس ش.م.ل. (لبنان) التي تعود إلى ما يناهز الخمسين عاماً بهدف الاستثمار بقوة في تأميم

بعد افتتاح فروعه في المزة والشعلان وحمص وحلب، أطلق بنك بيلوس سورية نشاطات فرعه الجديد في طرطوس، سعياً من خلاله أن يكون أقرب إلى قاعدة زبائنه، ايضاً كانوا ولان يسلم عليهم إتمام عملياتهم المصرفية. وتأتي هذه الخطوة ضمن استراتيجية المصرف الهادفة إلى التوسع في سوريا في محاولة لخدمة زبائنه بشكل أفضل في مختلف المناطق عبر تقديم خدمات رفيعة المستوى لهم، وفوائد اقتصادية عديدة. ويسعى بنك بيلوس إلى أن يكون له تواجد فعال في كافة المحافظات في البلاد، لئلا عمل على فتح أربعة فروع له في سوريا في غضون 10 اشهر وافتتح

## ندوة التخطيط الاقليمي تؤكد

### أن التخطيط أداة للتنمية المستدامة

استعرض المحاضرون في ندوة التخطيط الاقليمي في سورية التحديات وأولويات العمل أهم المؤثرات التنموية المتعلقة بالتخطيط الاقليمي وأسباب تفاوتها بين المحافظات وأهمية التخطيط الاقليمي في عملية التطوير والتحديث كأداة لتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة. وأشارت مديرة ادارة التنمية المحلية والاقليمية في هيئة تخطيط الدولة رولا ميا الى واقع المؤثرات التنموية مثل التعليم الصحة البطالة والى الاسباب التي أدت الى تفاوت قراءة هذه المؤثرات بين المحافظات وربطت ذلك بالتحديات التي تواجه العمل في التخطيط الاقليمي مرفقة ذلك بعرض رقمي نسبي لهذه المؤثرات موضحة الحيز الهام الذي اقتص به التخطيط الاقليمي في الخطة الخمسية العاشرة وأهم الخطوات اللازمة لتفعيل العمل بالتخطيط الاقليمي كأداة للتنمية المستدامة. وقدمت ميا شرحاً لاهم الأدوات الرئيسية لهذا التخطيط وهي التخطيط الاقليمي والادارة الاقليمية والمشاركة الشعبية وهي مجموعها تحقق التنمية الاقليمية لافتة الى ضعف التنسيق بين المركزي والمحلي ومشاركة المجتمع المحلي في العملية التخطيطية مشيرة لدور الاعلام في نشر مفاهيم التخطيط وتناول مدير الخدمات الفنية في محافظة ريف دمشق لؤي خريطة ومدير التخطيط في المحافظة صالح بكرى أهم المؤثرات المتعلقة بالتخطيط علي صعيد المحافظة لافتين الى ان عدد سكان المحافظة بلغ 3 ملايين نسمة خلال العام الجاري واختلقت نسبة الكثافة السكانية في انحاء المحافظة بين 45 نسمة في الكيلومتر مربع في دوما و 1632 نسمة في جرمانا و قدسيا والى ان عدد سكان المحافظة يمثل 13 بالمائة

من عدد سكان سورية وتشكل مساحتها 10 بالمائة من مساحة سورية بمعدل نمو سكاني 2ر34 بالالف. وقدم بكر وخريطة عرضاً لواقع أهم مؤثرات التنمية في المحافظة ولفتا الى ارتفاع مؤشر التنمية الصحية في المحافظة التي تحوي 9 مشاف كبيرة جاهزة و 9 مشاف قيد الانجاز بينما يرتفع معدل البطالة فيها الى 11ر5 بالمائة في بعض المناطق و 6ر3 بالمائة في مركز المحافظة مشيرين الى الفاقد المائي الكبير الذي يبلغ 57 مليون متر مكعب سنوياً والى العجز المائي الذي يبلغ 30 مليون متر مكعب سنوياً في المحافظة والى ان هناك 40 الف بشر غير مرخص يؤثر سلباً على الامن المائي في المحافظة. وتطرق المحاضران الى أهم المناطق التنموية في المحافظة والى الآثار البيئية لتلوث التربة والهواء والماء فيها والى أهم التحديات والصعوبات التي تواجه التخطيط الاقليمي في المحافظة.

## هيفاء وأليسا وروبي ممنوعات من الغناء في سورية

أكد نقيب الفنانين السوريين صباح عبيد صحة الخبر الذي تناقلته وسائل إعلام عربية، حول منع الفنانة اللبنانية هيفاء وهبي من الغناء في سورية، موضحاً ان قرار المنع جاء ضمن قائمة تضم فنانات كثيرات من بينهن أليسا وروبي، وصدر القرار «للحد من التلوث الاخلاقي الذي يسببه الغناء الذي ينتمي الى العري أكثر من انتمائه لفن الغناء»، بحسب قول عبيد. ونفى عبيد في وجود أسباب أمنية

أو سياسية لمنع هيفاء وهبي، وأضاف ساخراً: «ما علاقة هيفاء بالسياسة، هل لها موقف سياسي، ربما يكون لها موقف آخر لكن بالتأكيد ليس سياسياً». وكانت وسائل اعلام عربية عرت أسباب المنع الى غناء هيفاء لشخصية سياسية معادية لسورية في حفلة رأس السنة التي أقيمتها في كازينو لبنان، والتقاطها صوراً مع هذه الشخصية ومع زوجته في الحفلة». وكانت هيفاء وهبي على موعد مع

# Beirut Golden Plaza

**عرق نوم لراحته النامة**

**منه أفخم وأجمل الفاعان في لبنان لإقامة الأعراس والمؤتمرات وجميع المناسبات السعيدة**

**أحد أكبر وأهم النوادي الرياضية للرجال والنساء**

**تراث الأوبرا بحجم أجمل السعرة الليلية مع شاشات عملاقة ومآطون فاخرة**

01/450861 01/450862 01/450863 02/215401

## فلسطين: 3 شهداء يومياً.. و14047 أسرة هدم سكنها بشكل كلي ما بين الاعوام 2000 و2006

### 1.4 مليون نسمة يعيشون في قطاع غزة بنسبة بطالة 34.8% والحصار أغلق 80% من منشآتها الصناعية

ليس من السهل الكتابة أو التحدث عن فلسطين، والمقصود بفلسطين البلد القابع تحت الاحتلال الصهيوني منذ ما يزيد عن 50 عاماً وليس المتداول اليوم: الضفة الغربية وقطاع غزة. لا تكمن صعوبة الكتابة عن فلسطين فقط لانها قابعة تحت الاحتلال الصهيوني بل الصعوبة تكمن في التزوير التاريخي الممارس تجاه هذا البلد سواء كان التزوير من المحتل، ولا غرابة في تزويره للتاريخ لأنه كيان عصري غاصب لحقوق غيره، او كان من قبل بعض الانظمة العربية، وهنا تكمن كل الغرابة، المساندة للاحتلال، وبمساندتها للاحتلال الإسرائيلي تشاركه في فعل تزوير التاريخ. من هنا فإن فلسطين هي فلسطين وليست فقط الضفة الغربية وقطاع غزة. وما يزيد المأساة مأساة الانقسام

الداخلي الفلسطيني الذي لا يخدم القضية الفلسطينية بل يقدم خدماته بلا مقابل للمحتل وللانظمة العربية المساندة له التي لم تطق طعم النصر الا من خلال شعارات واهية. فلسطين التي ما ر يوم على شعبيها الا وقدمت شهيداً للدفاع عن ارضها ما هي اليوم تقزم لتصبح مجرد الضفة الغربية وقطاع غزة وهما في صراع داخلي . فلسطين التي يرتكب بحق اهلها منذ ما قبل احتلالها من الكيان الصهيوني وحتى تاريخه إشيع المجازر سواء كان الفلسطيني داخل وطنه او كان مهجراً بشكل قسري الى خارج وطنه في بلاد الشتات، مجزرة دير ياسين وصبرا وشاتيلا هما احد الشواهد على مدى وحشية المحتل الصهيوني ومن يؤيده.

فلسطين قدمت منذ قيام الانتفاضة في 29 أيلول 2000 حتى 31 كانون ثاني 2006 ما مجموعه 3976 شهيداً شاباً اعمارهم تتراوح ما بين 15 سنة و29 سنة وهم يمثلون ما نسبته 65.4% من مجموع الشهداء، وبعملية حسابية بسيطة نصل فيها الى انه كان يسقط في فلسطين، كل يوم، ما يقرب الشهيد بين هذه الفئة العمرية، طبعاً من هم دونها او فوقها غير داخلين في العملية الحسابية، وانا ما اردنا احتسابهم فهذا يعني ان مجموع الشهداء، فقط خلال هذا التاريخ، يصل الى 6079 شهيداً ما يعني بان فلسطين تقدم 3 شهداء يومياً!!!

داخليا من قبل بعض الاطراف والمدعوم عربياً ودولياً ليقفل منافذ الحياة عن قطاع غزة ليدوق طعم الجوع الذي تجسد بتسريح 65 الف عامل من وظائفهم في قطاع غزة خلال اسابيع نتيجة الازمة الاقتصادية التي يعاني منها القطاع من جراء الحصار المفروض عليه.

الا يستحق الشعب الفلسطيني اينما وجد في فلسطين ان نقف معه وقفه إجلال وإكبار ونتعلم منه ماذا يعني الصمود بثرف والموت ووقفاً.

قد لا يكون لهذه المقدمة علاقة بالموضوع، فالموضوع إقتصادي لكن لا يمكن ذكر فلسطين من دون ذكر تضحياتها!!!

أحمد ديركي

البطالة من 18.7% بين الافراد (-29 15 سنة) في العام 2000 الى 31.1% عام 2005 الا ان ذلك لم يمنعهم من الالتحاق بالتعليم حيث يتضح من خلال بيانات عام 2004 ان معدلات الالتحاق بالتعليم للفئة العمرية 15-29 سنة قد ارتفع بمعدل زيادة مقداره 42.5% عما كان عليه عام 1997، وقد كان معدل الزيادة في الضفة الغربية أعلى منه في قطاع غزة حيث بلغ 48.6% و33.8% على التوالي. في المقابل يعني هذا انخفاض في معدلات التهرب المدرسي فقد انخفض التهرب من 41.7% عام 1997 الى 31.6% عام 2004.

وتشير البيانات الى ان معدلات التهرب الاجمالية من التعليم في قطاع غزة اقل منها في الضفة الغربية وقد بلغت هذه المعدلات في الضفة الغربية وقطاع غزة 34.0% و27.5% على التوالي في عام 2004. وقد يكون لتطبيق قانون إلزامية التعليم فضلاً عن ارتفاع نسب البطالة بين السكان اثر في انخفاض معدلات التهرب، طبعاً هذا يعني انخفاض في مستوى الامية حيث تشير بيانات 2004 الى انخفاض معدل الامية بين الافراد الذين اعمارهم 29-15 سنة مقارنة مع عام 1997 فقد انخفض المعدل الى 3.3% من 1.1% وانخفض بين الذكور من 3.2% من إجمالي الذكور الى 1.3% كما انخفض بين الاناث من 3.4% الى 1.0%. ويلاحظ ان نسبة الحاصلين على بكالوريوس فاعلى قد ارتفعت من 3.4% عام 1997 الى 6.4% عام 2004 اي بمعدل زيادة قدره 88.2% الذي انعكس ايجاباً على استخدام تكنولوجيا المعلومات والمقصود هنا استخدام جهاز الكمبيوتر فقد بلغت نسبة الاسر التي لديها جهاز كومبيوتر 26.4% تتوزع بواقع 28.4% في الضفة الغربية مقابل 22.5% في قطاع غزة وان 47.0% من الافراد ضمن الفئة العمرية 15-29 سنة يستخدمون الكمبيوتر اما من هم في الفئة العمرية 15-19 سنة فإن 59.2% منهم يستخدمون الكمبيوتر.

طاقاتها الانتاجية، مهنياً ان اجمالي الخسائر في قطاع النسيج في شهر بلغت حوالي 25 مليون دولار، وفي قطاع الاثاث حوالي 3.6 مليون دولار وفي قطاع الصناعات الغذائية حوالي 2.5 مليون دولار. كما انه تم تسريح حوالي 65 الف عامل من وظائفهم خلال الفترة الماضية مشيراً الى انه "اذا لم يتغير الواقع فإن حوالي 120 ألف عامل في القطاع الخاص لن يجدوا مصدر رزق قريباً وأن هناك حوالي 1300 حاوية تحتوي على بضائع مستوردة لقطاع غزة اما محتجزة في الموانئ الاسرائيلية او في الطريق النجس ما الحق بالقطاع الخاص خسارة قد تصل الى 100 مليون دولار، ويؤكد هذا الوضع هناك 110 حاويات محملة بالادوات الصحية استوردها من الصين وهي مازالت محجوزة منذ ما يزيد عن 40 يوماً في ميناء اسدود وأن قيمة هذه البضائع تقدر بنحو مليون دولار، وان مخازنه قد ظلت بنسبة 70% من البضائع وان مبيعاته تراجعت بنسبة تفوق ذلك.

وأمام هذه الحالة فهو يجد نفسه أمام خيارين إما أن يقلص عدد أيام عمل العاملين لديه او يخفض اجورهم وهذا ما حدث فخفض اجورهم بمقدار 20%. رغم هذا الواقع الاليم على جميع الاصعدة الا ان هذا لم يمنع الشباب الفلسطيني من اكمال مسيرة الحياة فهم يمثلون 26.8% من سكان الاراضي الفلسطينية- وفقاً لاسقاطات عام 2005 والمقصود بالشباب هم الفئة العمرية 15-29 سنة وهناك فئة كبيرة منهم لا تفكر في الهجرة حيث استناداً الى بيانات مسح الشباب الذي جرى في عام 2003 فقد أظهرت النتائج ان 79.9% من الافراد (24-10 سنة) لا يرغبون بالهجرة رغم الاوضاع الصعبة التي تمر بها الاراضي الفلسطينية والشباب جزء من هذا الواقع الذي تعيشه الاراضي الفلسطينية فقد انخفضت نسبة مشاركة الذكور (15-29 سنة) في القوى العاملة من 61.9% عام 2000 الى 55.1% عام 2005 وارتفع معدل



ويقدر التراجع في هذه اليرادات بحوالي 92% لعام 2006 مقارنة بعام 2005.

طبعاً هذا له انعكاساته على سعر السلع فقد اشارت بيانات اسعار الجملة، التي يصدرها الاحصاء الفلسطيني، الى ارتفاع الرقم القياسي العام لاسعار الجملة للربع الثاني من عام 2007 بنسبة 0.23% مقارنة مع الربع الاول. وارتفاع اسعار الجملة يعود لنشاط الصناعة التحويلية بنسبة 0.24% والتي تشكل اهميتها النسبية 74% من سلة اسعار تجارة الجملة.

وكون الزراعة هي من اهم مصادر الدخل في فلسطين فقد أظهرت نتائج المسوحات ان هناك حوالي 17.9 مليون شجرة مثمرة في الاراضي الفلسطينية منها 17.2 مليون في الضفة الغربية و0.7 مليون في قطاع غزة وتشير الاحصاءات الى ان 78.3% من العمالة في حيازات البستنة الشجرية في الاراضي الفلسطينية هي عمالة مؤقتة بينما 21.7% منهم هم عمال دائمين. وقد بلغت

20% من الاسر. وتشير بيانات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني حول ظروف السكن في الاراضي الفلسطينية للعام 2006 الى ان 29.314 اسرة تعرضت سكنها لهدم كلي او جزئي خلال الفترة 28/9/2000 حتى 15/6/2006 بواقع 15.276 اسرة في الضفة الغربية و14.047 اسرة في قطاع غزة. كما ان 454.697 من اسر الاراضي الفلسطينية تحتاج الى بناء وحدات سكنية جديدة خلال العقد المقبل في حين بلغ عدد الاسر التي تستطيع (لديها القدرة المادية) بناء وحدات سكنية جديدة خلال العقد المقبل 117.909 اسرة فقط.

كما وتشير بيانات عام 2006 الى ان نسبة الاسر التي تسكن في مساكن تعود ملكيتها لاحد افراد الاسرة 81.5% ونسبة الاسر التي تعيش في مساكن مستأجرة 11.5% في حين كانت هذه النسب عام 2000 تبلغ 85.6% من الاسر تسكن في مساكن تعود ملكيتها لاحد افراد الاسرة و8.5% من الاسر تسكن في مساكن مستأجرة. اما بالنسبة للملكية سيارة خصوصية فإن 18.2% من الاسر الفلسطينية، في عام 2006، يتوفر لديها سيارة خصوصية بواقع 22.8% في الضفة الغربية و9.4% اسرة في قطاع غزة، كما وتبلغ نسبة الاسر الفلسطينية التي لديها خط هاتف 47.2% موزعة على الشكل التالي 51.6% من اسر الضفة الغربية و38.6% من اسر قطاع غزة لديها خط هاتف.

### اقتصاد فلسطين

وبنظرة مجملة الى الواقع الفلسطيني نجد ان الاقتصاد الفلسطيني خسر عام 2006 اكثر من 16 مليون ساعة عمل وما يزيد على 5 ملايين حصة صفية للطالب بسبب الحصار وعدم دفع رواتب العاملين وعدم تمكن الموظفين من الوصول الى عملهم وما نتج عنه من اجراءات تمثلت بإضراب مفتوح. بحسب تقديرات جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني في الوقت الذي تراجع فيه الناتج المحلي الاجمالي في الاراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث من عام 2006 بنسبة 15.3% مقارنة مع نفس الربع من العام الماضي، اما خلال الارباع الثالث الاولى من عام 2006 فقد تراجع الناتج المحلي بنسبة 6.3% مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2005.

وبحسب تقرير مركز الاحصاء الفلسطيني تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بحوالي 10% في عام 2006، في حين كان هذا المعدل يزداد في الاعوام السابقة.

وتلقت السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الثلاث ارباع الاولى من عام 2006 منحة بقيمة 550 مليون دولار ومن المتوقع ان تصل بنهاية عام 2007 الى 760 مليون دولار. وأشار المركز الى ان ايرادات السلطة بلغت خلال العام 2006 حوالي 370 مليون دولار مقارنة بـ 1،290 مليار دولار عام 2005 اي بنسبة انخفاض بلغت 71%. واعتبر المركز وقف الحكومة الاسرائيلية لتحويل اموال الضرائب السبب الرئيسي لهذا التراجع حيث يشكل ما نسبته حوالي 60% من مجموع عائدات السلطة الوطنية،

### سكان فلسطين

اجرى أول تعداد عام للسكان في تشرين الاول من عام 1922 في عهد الانتداب البريطاني حيث تم احصاء حوالي 752 الف نسمة، واجري ثاني تعداد في تشرين الثاني عام 1931 حيث تم احصاء 1.033 مليون نسمة، وتم اجراء مسح ديموغرافي عام 1944 أظهر ان عدد السكان كان حوالي 1.740 مليون نسمة، وخلال ادارة المملكة الاردنية الهاشمية للضفة الغربية تم احصاء السكان مع التعداد في الاردن في عام 1952 حيث تم احصاء حوالي 667 الف نسمة في الضفة الغربية فقط وخلال التعداد الاردني عام 1961 تم عد حوالي 805 الف نسمة في الضفة الغربية، اما خلال الاحتلال الاسرائيلي فتم اجراء حصر شامل للسكان في ايلول 1967، حيث حصر حوالي 599 ألف نسمة في الضفة الغربية وحوالي 400 ألف نسمة في قطاع غزة علماً بان هناك حوالي 400 الف نسمة هجروا مباشرة من الاراضي الفلسطينية بعد الاحتلال عام 1967 ولم تشملهم عملية الحصر.

ونفذ الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني اول تعداد فلسطيني عام 1997 حيث تم عد حوالي 2.6 مليون نسمة في الضفة الغربية وقطاع غزة ولم يشمل هذا العدد سكان ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته اسرائيل عنوة بعيد احتلالها للاراضي الفلسطينية عام 1967 والذين قدر عددهم في حينه بحوالي 210 الاف نسمة حيث لم يتم عد السكان في هذا الجزء من الاراضي الفلسطينية بسبب منع سلطات الاحتلال الفريقي الوطني للتعداد بالقوة من عد السكان بعد اصدار قانون يحظر على الفلسطينيين تنفيذ التعداد في القدس.

ووفقاً للمدير الوطني للتعداد ورئيس الاحصاء الفلسطيني، لؤي شبانه، فإن الاحصاء الفلسطيني عازم على تنفيذ التعداد الثاني للسكان والمساكن والمنشآت في هذا العام.

بلغ عدد السكان الفلسطينيين في منتصف عام 2006 ما يقرب 3.9 مليون نسمة منهم حوالي 2 مليون ذكر و1.9 مليون انثى، يتوزعون ما بين الضفة الغربية 2.5 مليون نسمة وقطاع غزة 1.4 مليون نسمة وخلال ورشة عمل بعنوان "الوضع الاقتصادي الراهن في قطاع غزة، واقع ومؤشرات"، التي اقيمت بمدينة غزة، اشارت الى ان عدد سكان قطاع غزة بلغ 1.471.592 نسمة في نهاية عام 2006، اي ما نسبته 37% من مجموع السكان في الاراضي الفلسطينية فيما يبلغ معدل حجم الاسرة في هذا القطاع 6.2 فرد، وهو معدل مرتفع.

وبخصوص الفقر ونسب الاعالة أظهرت الدراسة ان نسبة الافراد خارج القوى العاملة، الى مجموع الافراد (15 سنة) فأكثر، في قطاع غزة وصلت الى 63.9% مما يدل على الارتفاع الشديد بنسبة الاعالة وارتفاع نسبة البطالة في القطاع الى 34.8%. وقد سجل هذا السكان ارتفاعاً بنسبة 39% خلال الفترة الممتدة من الاعوام 1997 حتى 2006 وتتوزع الزيادة بواقع 54% في قطاع غزة مقارنة مع 36.7% في الضفة الغربية.

وتشير التقديرات السكانية الى ان عدد السكان في الاراضي الفلسطينية سوف يبلغ حوالي 4.4 مليون نسمة في عام 2010 بواقع 2.7 مليون في الضفة الغربية مقابل 1.7 مليون في قطاع غزة، مع العلم ان هناك استمراراً في ارتفاع عدد السكان رغم الانخفاض في معدل الزيادة الطبيعية الى 3.3% في عام 2006 مقارنة بـ 3.8% في عام 1997.

ووفقاً لتقديرات جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني فقد وصل عدد الفقراء في الاراضي الفلسطينية مع نهاية النصف الثاني من عام 2006 الى حوالي 2.1 مليون شخص وذلك بعد ان كان عددهم 1.3 مليون شخص في نهاية عام 2005.

وخلال النصف الاول من عام 2006 ازداد وضع الطبقة الوسطى سوءاً لصالح الاغنياء، فقد ازدادت حصة اغنى 10% من مجموع دخول المواطنين بمقدار 24% في حين نقصت حصة دخول الطبقة الوسطى بمقدار 12% ولم تتغير حصة دخول افقر

### شبكة الدفع الدولية ش.م.ل.

#### الميزانية العمومية بتاريخ 31/12/2006

المطلوبات ل.ل	الموجودات ل.ل
الرساميل الخاصة 4673217656	الموجودات الثابتة 774475341
رأس المال 320000000	الموجودات الثابتة 465192216
احتياطي قانوني 386862140	ناقص الاستهلاك (3877516875)
احتياطيات أخرى 601759275	موجودات متداولة وحت الطلب 4254396731
أرباح الدورة المالية الصافية 484596241	حساب مدينة أخرى 16524266
المطلوبات المتداولة 355654416	الصندوق والمصارف 4237872465
دائنون مختلفون 157255653	
مصاريف مستحقة للدفع 24644831	
ايرادات مقبوضة مسبقاً 51964278	
مؤونات تعويض نهاية الخدمة 121789654	
5028872072	5028872072

#### مجلس الإدارة

الدكتور جوزيف طريه

(رئيس مجلس الإدارة)

بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.

(عضو)

بنك عودة ش.م.ل.

(عضو)

فرنسبنك للأعمال ش.م.ل.

(عضو)

بنك الاعتماد اللبناني للإستثمار ش.م.ل.

(عضو)

بنك بيروت والبلاد العربية

(عضو)

#### مفوض المراقبة الاساسي

ب.د.و. فيدوسيار الشرق الاوسط

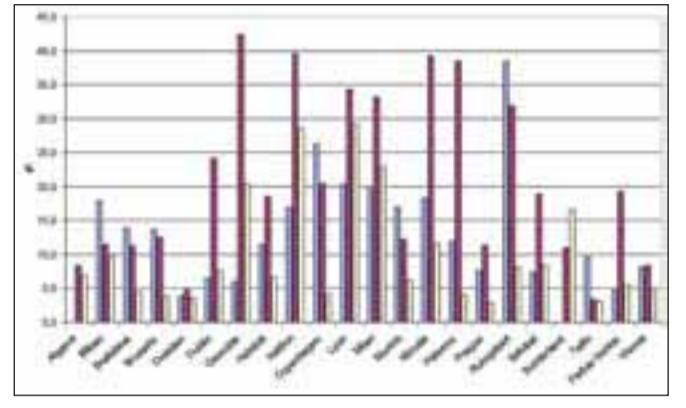
(السيد جيران زوفيكيان)

#### مفوض المراقبة الاضافي

السيد ادمون شلهوب



## مؤشرات ... مؤشرات



## 1.23 تريليون بين ياباني

او 10.16 مليارات دولار حجم الفائض التجاري لليابان خلال حزيران الماضي، وأعلنت وزارة المالية اليابانية زيادة الفائض التجاري بنسبة 53.4 في المئة عن الشهر نفسه من العام الماضي.

## 12 مليار يورو

خسائر ألمانيا بسبب الزدحامات المرورية على الطرق السريعة خلال العام 2006، وتأتي صيانة الطرق على رأس أسباب الزحامات بنسبة 35 في المئة، تليها الحوادث بنسبة 26 في

## المئة.

## 50.19 مليون برميل يوميا

حجم إنتاج النفط من خارج أوبك هذا العام، وخفض المحللون تقديراتهم للعام المقبل إلى 50.57 مليون برميل. 301 ألف

عدد الطلبات الجديدة التي تقدم بها الاميركيون للحصول على ائانة بطالة في الاسبوع الذي انتهى في 21 تموز. وظهر تقرير لوزارة التجارة ان طلبيات السلع المعمرة ارتفعت في 1.4 في المئة في حزيران.

## 100 مليون برميل

قدر جون دورير الرئيس التنفيذي لشركة جلفساندر اجمالي إحتياطياتها القابلة للاستخراج في أصولها في سورية، ويتركز نشاط الشركة في الشرق الاوسط.

## 278 مليون يورو

حجم أرباح الشركة الاوروبية لصناعات الدفاع والطيران (إيدس) خلال الربع الثاني من العام الجاري، وأعلنت الشركة ان أرباحها تراجمت مقارنة بـ863 مليون خلال الفترة نفسها العام الماضي.

## 2.4 مليار ريال

ينفقها الموظفون السعوديون سنوياً على الإفطار خارج المنزل، وقال محلل مالي عقب حلقة بحثية ان معدل الإنفاق اليومي على تلك الوجبة يتراوح بين 8 و10 ملايين ريال.

## 3.73 مليارات دولار

ايرادات السياحة في تركيا خلال الربع الثاني، وقال معهد الاحصاء ان ايرادات زادت بنسبة واحد في المئة في الربع الثاني مقارنة مع 3.69 مليارات في الفترة المقابلة من العام الماضي.

## البنك الدولي: البلدان الفقيرة لا تستفيد من المنافع الناشئة عن تنظيم الأسرة ونسبة النساء في قوة العمل ترتبط ارتباطاً مباشراً بمعدلات المواليد الوطنية

التمولية لتنظيم الأسرة ضمن خطة الرعاية الصحية الوطنية للبلد المعني. ومن بين العوامل الأخرى المعوقة لتوفير الإمدادات من وسائل منع الحمل عدم ملاءمة أوضاع الدعم اللوجستي في الكثير من البلدان الفقيرة. إذ إن بوسع أي نظام سليم للدعم اللوجستي، على الصعيد القطري، ان يقوم بتوزيع السلع الأساسية المتعلقة بوسائل منع الحمل وغير ذلك من الإمدادات الأخرى بكفاءة ويسر حتى يتوافر لدى العيادات أو الصيدليات مخزون كاف لتلبية احتياجات العملاء.

وتمهلاً لإقرار كذلك بأن تغيير سلوكيات الأسر المعيشية يشكل عنصراً حيوياً لزيادة استخدام برامج تنظيم الأسرة. حيث يمكن لعوامل اجتماعية وثقافية، مثل رفض واستنكار الأسرة والمجتمع المحلي، والادوار التي يضطلع بها الرجال في تحديد حجم الأسرة، ان تثبط النساء اللائي قد يرغبن في الحصول على مساعدة تنظيم الأسرة. وفي بعض البلدان، قد يحجم مقدمو تلك الوسائل. او حتى البرامج المعنية بذلك. عن توفير تلك الرعاية للفئات الضعيفة والمعرضة للخطر مثل المراهقين غير المتزوجين.

تقول جوي فمافي، " غالباً ما يشكل الوضع المتدني للمرأة حاجزاً نظراً لافتقار النساء في العديد من المجتمعات إلى القدرة على اتخاذ قراراتهن المتعلقة باستخدام وسائل منع الحمل أو استخدام وسائل رعاية الصحة الإنجابية الأخرى. كما ان تعليم الفتيات وتحسين الفرص الاقتصادية المتاحة أمام النساء مع إعطائهن في الوقت ذاته صلاحية توجيه تصميم وإدارة والإشراف على برامج الصحة الإنجابية يشكل طرقاً بالغة الأهمية للتشجيع على تحسين إتاحة برامج الصحة الضرورية".

فقراً، وتعزيز النمو الاقتصادي، والحد من الفقر الناتج عن الإصابة بأمراض كارثية، وتوفير "اللحمة" الميكيلة التي تجمع معا البرامج المتعددة المتصلة بالصحة داخل البلدان المتعاملة مع البنك.

ويرى التقرير الجديد ان تنظيم الأسرة يمثل جزءاً لا يتجزأ من رعاية الصحة الإنجابية، وان ثمة إقراراً مطرداً في الوقت الحالي بأن توفير تلك البرامج الشاملة يمثل مؤشراً بديلاً لنظام الرعاية الصحية الذي يقوم بوظائفه. علاوة على ذلك، فإن نظام الرعاية الصحية المتسم بالفعاية يؤدي أيضاً إلى تخفيض معدلات وفيات الأطفال، وهو ما يرتبط بدوره بإحداث خفض في مستويات الخصوبة. ومن المرجح كذلك ان يتم التصدي لمسألة إتاحة "الحماية المزدوجة" (الحماية ضد الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، وفيروس مرض الإيدز، والحمل غير المقصود)، وإتاحة برامج تنظيم الأسرة وتقديم المشورة بشأن فيروس الإيدز على نحو متزامن، من خلال نظام للرعاية الصحية يؤدي وظائفه بصورة جيدة.

الجدير بالذكر ان برامج تنظيم الأسرة تعاني. على وجه الخصوص. من نقص في الموارد التمولية. حيث لم يف كل من الحكومات والمانيين بالتزاماتهم المالية لمساندة تنظيم الأسرة، ونتيجة لذلك، فإن نقص الإمدادات من وسائل منع الحمل أضحت بشكل مشكلة أخذت في الازدياد. ويمكن للبنك الدولي، بما يتمتع به من قدرات قطاعية وتحليلية للمالية العامة، ومشاركته في الحوار بشأن السياسات مع كبار أصحاب المصالح المباشرة، ان يساعد في معالجة تلك القضية الحاسمة الأهمية عن طريق تنسيق جهود المانحين، ومواءمة المعونات، وتعزيز مراعاة الاحتياجات



السياسات. وفي المناقشات التي يشارك فيها بشأن السياسات مع البلدان الاعضاء، فإن البنك الدولي سيواصل تأكيده على: التزامه القوي والقائم منذ وقت طويل بمقررات توافق القاهرة في الآراء، ممثلاً في الاتفاق الذي تم التوصل إليه في عام 1994 بشأن تنظيم الأسرة والصحة الجنسية والإنجابية والذي يشكل نقطة تحول هامة؛ وتوفير المساعدات المالية والفنية التي تطلبها البلدان المعنية في هذا المجال. ويشكل ذلك الالتزام حجر الزاوية في إستراتيجية البنك الدولي الجديدة بشأن الصحة والتغذية والسكان، التي من شأنها مساعدة البلدان النامية على تدعيم أنظمة رعايتها الصحية بفرض تحسين صحة ورفاه الملايين من أشد سكان العالم

## ماذا يمكن للبنك الدولي أن يفعل؟

يواصل البنك الدولي الاضطلاع بدور محوري لضمان إتاحة الاستفادة من جميع برامج الصحة الإنجابية من خلال ما يقدمه من مساعدات مالية ومشورة بشأن

الديموغرافيين. فعلى سبيل المثال، كان لدى بنغلاديش في عام 1970 بعض أسوأ المؤثرات الاجتماعية، كما كان مستوى الدخل فيها من بين الأدنى على مستوى العالم، وبلغ معدل الخصوبة حينئذ نحو سبعة أطفال لكل امرأة، أما الآن فقد انخفض ذلك المعدل ليصل إلى نحو ثلاثة أطفال لكل امرأة. ويمكن ملاحظة انخفاضات مماثلة في معدلات الخصوبة في بلدان في شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، والشرق الاوسط وشمال أفريقيا. وقد أسفر الانخفاض الواسع النطاق في معدلات الخصوبة، مقروناً بانخفاضات في معدلات الوفيات في معظم البلدان، عن حدوث تغييرات في الهيكل العمري ومعدلات النمو السكانية، وكانت لذلك آثار بعيدة المدى على كل القطاعات، كالصحة والتعليم وأسواق العمل والحماية الاجتماعية.

ويقول هذا التقرير أيضاً إنه بالنظر إلى انخفاض معدلات الخصوبة انخفاضاً ملحوظاً في معظم البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل الواقعة خارج أفريقيا،... فإن أولويات البلدان النامية وكالات التنمية قد تحولت إلى قضايا أخرى، وأن الصناديق والمبادرات العالمية قد تجنبت. بشكل كبير. توفير التمويل اللازم لبرامج تنظيم الأسرة، مع إيلانها حالياً قدراً أقل من الاهتمام للآثار الناتجة عن ارتفاع معدلات الخصوبة، حتى في تلك البلدان التي مازالت متأخرة على صعيد تحقيق نمو سكاني مستدام.

تقول نائبة رئيس البنك الدولي لشؤون التنمية البشرية جوي فمافي، والتي سبق لها ان شغلت منصب المدير العام المساعد لمنظمة الصحة العالمية ومنصب وزيرة الصحة في بنسوانا خلال الفترة 2003-1999، "إن النساء الفقيرات يتحملن أعباء غير متناسبة لسوء الصحة الجنسية والإنجابية نتيجة للعوائق المالية أو الاجتماعية التي يواجهنها في سبيل حصولهن على خدمات تلك البرامج الأساسية والحيوية، فمشاركتهن الكاملة على قدم المساواة في عملية التنمية تعتمد بشكل مباشر. على مدى إمكانية حصولهن على خدمات الرعاية الجنسية والإنجابية الأساسية. ويلتزم البنك الدولي، جنباً إلى جنب مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية والوكالات الفنية المعنية بالصحة، بمساعدة هؤلاء النسوة على اتخاذ قرارات طوعية ومستنيرة بشأن معدلات الخصوبة".

تقول فمافي، " كلما ازادت المدة التي تستغرقها البلدان في سعيها لتخفيض معدلات الخصوبة وأنماط الوفيات، ازداد خطر استمرار البلدان التي لديها معدلات مواليد مرتفعة في مواجهة مستويات أكبر من عدم المساواة في مجالات التعليم وفرص العمل ومعدل العمر المتوقع وتفشي فيروس مرض الإيدز بين البالغين، وذلك مقارنة بالبلدان المناظرة الأغنى".

وعلى نحو مماثل، فإن هذا التقرير يقول إن معدلات الخصوبة يمكن أيضاً ان تؤثر على فرص عمل المرأة في مكان العمل. إذ أشارت دراسة شملت عدة بلدان إلى ان نسبة النساء في قوة العمل ترتبط ارتباطاً مباشراً بمعدلات المواليد الوطنية. ففي بوليفيا. على سبيل المثال. كانت هناك روابط قوية بين استخدام النساء لوسائل منع الحمل وعملهن خارج المنزل. كما لاحظت تلك الدراسة كذلك ان متوسط

يحذر تقرير جديد صدر عن البنك الدولي من ان البلدان الفقيرة والمناحين الاثرياء ووكالات المعونة لا تولي اهتماماً كافياً في الوقت الحالي لقيمة وسائل منع الحمل وتنظيم الأسرة وغير ذلك من برامج الصحة الإنجابية في مساعدة الجهود الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وتخفيض معدلات المواليد المرتفعة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالفقر المتوطن، وضعف التعليم، وارتفاع معدلات وفيات الامهات والرضع.

ووفقاً لهذا التقرير الصادر بعنوان - "قضايا السكان في القرن الحادي والعشرين: دور البنك الدولي". فإن 35 بلداً، يقع معظمها في أفريقيا جنوب الصحراء، تعاني ارتفاعاً في معدلات المواليد حيث تتجاوز خمسة أطفال لكل أم، وأن أكثر من 500 ألف امرأة من بين ما يقدر بنحو 210 ملايين امرأة حامل تتعرض للموت أثناء الحمل أو الولادة كل عام على مستوى العالم، وأن 20 في المائة منهن يلجأن إلى الإجهاض بسبب ضعف قدرتهن في الحصول على وسائل منع الحمل. ويقول هذا التقرير إن هناك نحو 68 ألف امرأة تموت سنوياً نتيجة لعمليات الإجهاض غير الآمنة، وإن 5.3 مليون امرأة تعاني إعاقة دائمة أو مؤقتة، وإن الكثيرات منهن ينتهي بهن المطاف إلى ان يُبذَن أو يُجرهن داخل مجتمعاتهن المحلية.

ويقول هذا التقرير أيضاً إنه بالنظر إلى انخفاض معدلات الخصوبة انخفاضاً ملحوظاً في معظم البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل الواقعة خارج أفريقيا،... فإن أولويات البلدان النامية وكالات التنمية قد تحولت إلى قضايا أخرى، وأن الصناديق والمبادرات العالمية قد تجنبت. بشكل كبير. توفير التمويل اللازم لبرامج تنظيم الأسرة، مع إيلانها حالياً قدراً أقل من الاهتمام للآثار الناتجة عن ارتفاع معدلات الخصوبة، حتى في تلك البلدان التي مازالت متأخرة على صعيد تحقيق نمو سكاني مستدام.

تقول نائبة رئيس البنك الدولي لشؤون التنمية البشرية جوي فمافي، والتي سبق لها ان شغلت منصب المدير العام المساعد لمنظمة الصحة العالمية ومنصب وزيرة الصحة في بنسوانا خلال الفترة 2003-1999، "إن النساء الفقيرات يتحملن أعباء غير متناسبة لسوء الصحة الجنسية والإنجابية نتيجة للعوائق المالية أو الاجتماعية التي يواجهنها في سبيل حصولهن على خدمات تلك البرامج الأساسية والحيوية، فمشاركتهن الكاملة على قدم المساواة في عملية التنمية تعتمد بشكل مباشر. على مدى إمكانية حصولهن على خدمات الرعاية الجنسية والإنجابية الأساسية. ويلتزم البنك الدولي، جنباً إلى جنب مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية والوكالات الفنية المعنية بالصحة، بمساعدة هؤلاء النسوة على اتخاذ قرارات طوعية ومستنيرة بشأن معدلات الخصوبة".

تقول فمافي، " كلما ازادت المدة التي تستغرقها البلدان في سعيها لتخفيض معدلات الخصوبة وأنماط الوفيات، ازداد خطر استمرار البلدان التي لديها معدلات مواليد مرتفعة في مواجهة مستويات أكبر من عدم المساواة في مجالات التعليم وفرص العمل ومعدل العمر المتوقع وتفشي فيروس مرض الإيدز بين البالغين، وذلك مقارنة بالبلدان المناظرة الأغنى".

وعلى نحو مماثل، فإن هذا التقرير يقول إن معدلات الخصوبة يمكن أيضاً ان تؤثر على فرص عمل المرأة في مكان العمل. إذ أشارت دراسة شملت عدة بلدان إلى ان نسبة النساء في قوة العمل ترتبط ارتباطاً مباشراً بمعدلات المواليد الوطنية. ففي بوليفيا. على سبيل المثال. كانت هناك روابط قوية بين استخدام النساء لوسائل منع الحمل وعملهن خارج المنزل. كما لاحظت تلك الدراسة كذلك ان متوسط

شركة هرمس لتأجير السيارات ش.م.ل  
الميزانية العمومية بتاريخ 31/12/2006

المطلوبات ل.ل		الموجودات ل.ل	
الأموال الخاصة	265098606	الموجودات الثابتة الصافية	744895486
رأس المال	50000000	الموجودات الثابتة غير الصافية	812601650
خسائر الدورة المالية الصافية	(234901394)	الاستهلاكات	(67706164)
المطلوبات	746205996	موجودات متداولة وحت الطلب	266409116
مؤسسات الإيجار التمويلي	704829368	حسابات مدينة مختلفة	64058706
موردون	6005880	حسابات التسوية المدينة	147201699
دائنون مختلفون	24904990	النقد وما شابهه	55148711
مصاريف مستحقة للدفع	8524301		
مؤونات تعويض نهاية الخدمة	1941457		
<b>المجموع</b>	<b>1011304602</b>	<b>المجموع</b>	<b>1011304602</b>

مفوض المراقبة الأساسي  
ب.د.و. فيدوسيار الشرق الاوسط  
الخبير جبرار زوفيكمان  
مفوض المراقبة الاضافي  
السيد ادمون شلهوب

مجلس الادارة  
السيد ادمون مانوك  
السيد جورج خوري  
الاستاذة ندى رزق الله

## Major Quake, Tsunami Likely in Middle East, Study Finds

**Kate Ravilious**

In A.D. 551, a massive earthquake spawned huge tsunamis that devastated the coast of Phoenicia, now Lebanon.

Now a new underwater survey has finally uncovered the fault likely responsible for the catastrophe and shown that it rumbles approximately every 1,500 years—which means a disaster is due any day now.

«It is just a matter of time before a destructive tsunami hits this region again,» said Iain Stewart, an earthquake expert at the University of Plymouth in the United Kingdom not involved in the underwater survey.

The ample archaeological and historical evidence from the A.D. 551 earthquake indicate that it was truly a catastrophic event. The resulting tsunami damaged all major coastal cities between Tripoli and Tyr, and Tripoli was reported to have «drowned.»

**Hitting the Jackpot**

Earthquakes are common in Lebanon, but many of the faults remain hidden beneath the deep waters of the Mediterranean Sea.

Surveying the region is difficult because some of the continental shelf drops off very quickly in places, reaching water depths of around 4,921 feet (1,500 meters) only five miles (eight kilometers)



from the shore.

Ata Elias of the National Center for Geophysical Research in Beirut, Lebanon, and his colleagues had a hunch that the fault responsible for the A.D. 551 earthquake would lie in this offshore region. So they did an underwater geophysical survey—and «hit the jackpot,» Elias said.

By bouncing radio waves off the sea floor and studying the reflection patterns, Elias and his team were able to build a three-dimensional map showing all the lumps and bumps on the ocean bottom.

Running parallel to the Middle Eastern coast, they discovered a distinctive stepped ridge—the shape made by a «thrust» fault when one of Earth's tectonic plates shoves

its way beneath another.

«We inferred that this thrust fault is the source of major earthquakes,» Elias said.

The team was able to trace this fault along the coast for more than 62 miles (100 kilometers).

The findings are published in the August issue of the journal *Geology*.

**Shell Secrets**

Back on land the team found additional evidence to link this fault to the A.D. 551 earthquake. A «staircase» of platforms rising from present-day sea level shows how the land had moved upward each time the thrust fault moved.

Each time the thrust fault ruptured it lifted the coastline by around three feet (a meter), Elias said.

When the platforms were at sea level they were colonized by mollusks. But as soon as they were thrust out of the water by an earthquake the mollusks died.

By dating the mollusk shells on the raised platforms, Elias' team could determine when the thrust fault moved.

At least four earthquakes similar to the A.D. 551 quake have occurred over the past 6,000 to 7,000 years, the team found—suggesting a 1,500- to 1,750-year recurrence time for destructive quakes.

From the length of the thrust fault and the amount of uplift of the platforms on land, Elias and his colleagues estimate that the A.D. 551 earthquake must have had a magnitude of about 7.5 on the Moment

magnitude scale, a more modern form of measurement than the Richter scale.

When the fault ruptured in A.D. 551, part of the the sea-floor collapsed by around 5 to 10 feet (1.5 to 3 meters). This drop triggered a surging tsunami, which gained height rapidly as it pushed toward land.

Stewart of the University of Plymouth said the study is interesting, but remains cautious about blaming the new-found thrust fault for the A.D. 551 event.

«The Mediterranean has a lot of big earthquakes and there are lots of benches [platforms] everywhere. It is hard to link those benches to a particular fault,» he said. (Related: «Ancient Tsunami Smashed Europe, Middle East, Study Says» [December 4, 2006].)

Nonetheless, he believes that the risk of another big earthquake occurring is very high, and should be taken seriously.

«In the past this area has had a lot of big earthquakes and tsunamis, but in modern history it has been quite quiet,» Stewart said.

«We have been lulled into a false sense of security, just like we were in the [2004 Indian Ocean earthquake].»

**Drowned Cities**

Some of the many historical records from the time of the

A.D. 551 earthquake describe the complete ruin of Berytus (Beirut), Jewel of Phoenicia, and the sea retreating one to two Roman miles, or 4,921 to 9,842 feet (1,500 to 3,000 meters) from shore, enough to ground mooring ships and uncover sunken ones.

More than 30,000 people died in Beirut alone.

«If this earthquake and tsunami were repeated today, it would be a disaster of enormous proportions,» said Sanford Holst, an author and expert on ancient Phoenicia.

More than 70 percent of Lebanon's roughly 4 million people live along the coast. The seaport of Beirut has a population of 1.5 million.

What's more, much of the country's infrastructure is also located along the coast. Major highways, electrical power stations, airports, and economic centers are all next to the sea, Elias said.

To prepare for the next big quake, many of the tall buildings that line the coast need to be reinforced to withstand earthquakes. New buildings need to be built with large earthquakes in mind. And people need to be informed.

«We need an earthquake and tsunami alert system and proper emergency plans,» Elias said.

**Source:**

**National Geographic**

## It's Official: The Crash of the U.S. Economy Has Begun

by **Richard C. Cook**

It's official. Mark your calendars. The crash of the U.S. economy has begun. It was announced the morning of Wednesday, June 13, 2007, by economic writers Steven Pearlstein and Robert Samuelson in the pages of the *Washington Post*, one of the foremost house organs of the U.S. monetary elite.

In language remarkably alarmist for the usually ultra-bland pages of the *Post*, Pearlstein wrote, «It is impossible to predict when the magic moment will be reached and everyone finally realizes that the prices being paid for these companies, and the debt taken on to support the acquisitions, are unsustainable. When that happens, it won't be pretty. Across the board, stock prices and company valuations will fall. Banks will announce painful write-offs, some hedge funds will close their doors, and private-equity funds will report disappointing returns. Some companies will be forced into bankruptcy or restructuring.»

Further, «Falling stock prices will cause companies to reduce their hiring and capital spending while governments will be forced to raise taxes or reduce services, as revenue from capital gains taxes declines. And the combination of reduced wealth and higher interest rates will finally cause consumers to pull back on their debt-financed consumption. It happened after

the junk-bond and savings-and-loan collapses of the late 1980s. It happened after the tech and telecom bust of the late 90's. And it will happen this time.»

Among those poised to profit from the crash is the Carlyle Group, the equity fund that includes the Bush family and other high-profile investors with insider government connections. A January 2007 memorandum to company managers from founding partner William E. Conway, Jr., recently appeared which stated that, when the current «liquidity environment”—i.e., cheap credit—ends, «the buying opportunity will be a once in a lifetime chance.»

The fact that the crash is now being announced by the *Post* shows that it is a done deal. The Bilderbergers, or whomever it is that the *Post* reports to, have decided. It lets everyone know loud and clear that it's time to batten down the hatches, run for cover, lay in two years of canned food, shield your assets, whatever.

Those left holding the bag will be the ordinary people whose assets are loaded with debt, such as tens of millions of mortgagees, millions of young people with student loans that can never be written off due to the «reformed» 2005 bankruptcy law, or vast numbers of workers with 401(k)s or other pension plans that are locked into the stock market.

Neither Pearlstein nor Samu-

elson gets to the bottom of the crisis, though they, like Conway of the Carlyle Group, point to the end of cheap credit. But interest rates are set by people who run central banks and financial institutions. They may be influenced by «the market,» but the market is controlled by people with money who want to maximize their profits.

Key to what is going on is that the Federal Reserve is refusing to follow the pattern set during the long reign of Fed Chairman Alan Greenspan in responding to shaky economic trends with lengthy infusions of credit as he did during the dot.com bubble of the 1990s and the housing bubble of 2001-2005.

This time around, Greenspan's successor, Ben Bernanke, is sitting tight. With the economy teetering on the brink, the Fed is allowing rates to remain steady. The Fed claims their policy is due to the danger of rising «core inflation.» But this cannot be true. The biggest consumer item, houses and real estate, is tanking. Officially, unemployment is low, but mainly due to low-paying service jobs. Commodities have edged up, including food and gasoline, but that's no reason to allow the entire national economy to be submerged.

So what is really happening? Actually, it's simple. The difference today is that China and other large investors from abroad, including Middle Eastern oil magnates, are telling the

U.S. that if interest rates come down, thereby devaluing their already-sliding dollar portfolios further, they will no longer support with their investments the bloated U.S. trade and fiscal deficits.

Of course we got ourselves into this quandary by shipping our manufacturing to China and other cheap-labor markets over the last generation. «Dollar hegemony» is backfiring. In fact China is using its American dollars to replace the International Monetary Fund as a lender to developing nations in Africa and elsewhere. As an additional insult, China now may be dictating a new generation of economic decline for the American people who are forced to buy their products at Wal-Mart by maxing out what is left of our available credit card debt.

About a year ago, a former Reagan Treasury official, now a well-known cable TV commentator, said that China had become «America's bank» and commented approvingly that «it's cheaper to print money than make cars anymore.» Ha ha.

It is truly staggering that none of the «mainstream» political candidates from either party has attacked this subject on the campaign trail. All are heavily funded by the financier elite who will profit no matter how bad the U.S. economy suffers. Every candidate except Ron Paul and Dennis Kucinich

treats the Federal Reserve like the fifth graven image on Mount Rushmore. And even the so-called progressives are silent. The weekend before the Pearlstein/Samuelson articles came out, there was a huge progressive conference in Washington, D.C., called «Taming the Corporate Giant.» Not a single session was devoted to financial issues.

What is likely to happen? I'd suggest four possible scenarios:

1. Acceptance by the U.S. population of diminished prosperity and a declining role in the world. Grin and bear it. Live with your parents into your 40s instead of your 30s. Work two or three part-time jobs on the side, if you can find them. Die young if you lose your health care. Declare bankruptcy if you can, or just walk away from your debts until they bring back debtor's prison like they've done in Dubai. Meanwhile, China buys more and more U.S. properties, homes, and businesses, as economists close to the Federal Reserve have suggested. If you're an enterprising illegal immigrant, have fun continuing to jack up the underground economy, avoid business licenses and taxes, and rent out group houses to your friends.

2. Times of economic crisis produce international tension and politicians tend to go to war rather than face the economic music. The classic example is

the worldwide depression of the 1930s leading to World War II. Conditions in the coming years could be as bad as they were then. We could have a really big war if the U.S. decides once and for all to haul off and let China, or whomever, have it in the chops. If they don't want our dollars or our debt any more, how about a few nukes?

3. Maybe we'll finally have a revolution either from the right or the center involving martial law, suspension of the Bill of Rights, etc., combined with some kind of military or forced-labor dictatorship. We're halfway there anyway. Forget about a revolution from the left. They wouldn't want to make anyone mad at them for being too radical.

4. Could there ever be a real try at reform, maybe even an attempt just to get back to the New Deal? Since the causes of the crisis are monetary, so would be the solutions. The first step would be for the Federal Reserve System to be abolished as a bank of issue and a transformation of the nation's credit system into a genuine public utility by the federal government. This way we could rebuild our manufacturing and public infrastructure and develop an income assurance policy that would benefit everyone.

The latter is the only sensible solution. There are monetary reformers who know how to do it if anyone gave them half a chance.

## سوليدير: التوسع خارجياً لا يفرغ موجوداتها في لبنان أصحاب الحقوق: تمديد عمر الشركة من 25 سنة الى 35 سطر على المال العام

سوليدير التي ابتليت بالمعاصي استترت، أما وقد اختارت المضي في مكابرتها وتبجحها... وهكذا دواليك، ويبقى السجل داثراً. وفي ما يلي بعض محطات هذا السجل:

أد

مفضوحة... ويرد «أصحاب الحقوق» بالقول «لم يعد يفيد «سوليدير» بشيء سرد كل التبريرات لفلعتها مخالفة القانون الناظم لها... وترد سوليدير «يستمر التجمع الذي يدعي أنه يمثل أصحاب الحقوق... بسن الهجوم غير المبرر...» ويرد أصحاب الحقوق «كان يتمنى تجمع أصحاب الحقوق... لو ان

بعد أن تحولت شركة «سوليدير» من شركة تهتم بمسألة بناء وسط بيروت التجاري الى شركة «سوليدير انترناشونال» دار سجل بينها وبين «تجمع أصحاب الحقوق في وسط بيروت» حول مدى قانونية وشريعية هذا التحول. وما زال السجل قائماً بينهما الذي يشبه السجل السياسي القائم في لبنان ما بين

«سوليدير» ترد على تجمع أصحاب الحقوق:

ردت إدارة شركة «سوليدير» على ما جاء في المؤتمر الصحافي لتجمع أصحاب الحقوق وجاء في الرد ما يلي:

كالعادة يعود تجمع أصحاب الحقوق إلى التهمج على شركة «سوليدير» وتوجيه شتى الاتهامات ضدها التي تفتقر إلى المصداقية والافتراء عليها جزافاً، دون الاستناد إلى القانون ودون ان تمت تلك الافتراءات إلى الواقع بصله. كما يعمل التجمع دائماً على تشويه الحقيقة وتضليل الرأي العام لغايات باتت مفضوحة، فضلاً عن تركيز التجمع على اعتبار ان ما قامت به تقوم به الشركة في مشروع تطوير وإعادة إعمار وسط بيروت ليس له اية أهمية، وذلك رغم النجاحات الباهرة والثابتة التي تحققت حتى تاريخه رغم الظروف الصعبة التي يمر بها لبنان، وإفضل دليل على ذلك هي الازباج السنوية التي تحققت الشركة.

لقد اكتسبت شركة «سوليدير» من خلال الإنجازات الكبيرة التي حققتها حتى اليوم في تنفيذ هذا المشروع خبرة عالية ومنحصصة مما جعل منها اسماً عالمياً ومميزاً في مجال إعادة بناء وتنظيم المدن والواجهات البحرية. وتلقت الشركة على اثر ذلك عروضاً عديدة للمساهمة في مشاريع خارج لبنان وخاصة في منطقة الشرق الأوسط. وللأسف من الفوائض الكبيرة المتوفرة حالياً في المنطقة وبهدف البحث عن نشاطات ومجالات أخرى لتدعيم وتعزيز مداخيلها، طورت الشركة فكرة توسيع نشاطها إلى الخارج. ويأتي هذا التوجه في الوقت الذي تتراجع فيه الحركة العقارية والاقتصادية في البلد نظراً لما يمر فيه لبنان من وضع غير مستقر.

كانت الجمعية العمومية غير العادية التي انعقدت في تشرين الثاني 2006 وبحضور مساهمين يمثلون 80 في المئة من رأسمال الشركة، قد صدقت على تعديل نظام الشركة الذي سمح لها بالقيام بنشاطات في الخارج. كما وافق المساهمون في الجمعية العمومية السنوية التي انعقدت مؤخراً على قرار توسيع نشاط الشركة إلى الخارج دون



أي اعتراض، لا بل كان هناك تشجيع كبير من المساهمين للمضي في هذا المجال وتعزيز مداخل الشركة بما يعود بالمنفعة على المساهمين في لبنان. وخلصاً لما زعم تجمع أصحاب الحقوق، فإن قرار توسيع نشاط الشركة إلى الخارج لا يؤدي إلى أي عملية تفريغ من موجودات وأملك «سوليدير»، لا بل على العكس فهو من شأنه ان يحافظ على أملك الشركة في لبنان وتوسيع قاعدة موجوداتها في الخارج، ما سوف يقوي ميزانيتها العامة ويدر عليها ارباحاً إضافية سوف تكون لها انعكاسات إيجابية على نتائج الشركة وبالتالي على السهم.

إن قرار «سوليدير» بتوسيع نشاطها إلى الخارج لا يعني مطلقاً انها ستخفف من اهتمامها في مشروع وسط بيروت، حيث إن عملية التطوير مستمرة ويبقى الهدف الأساسي خاصة أنه من خلاله استطاعت الشركة ان تتطرق إلى الخارج، علماً أن شركة «سوليدير انترناشونال» هي شركة لها شخصيتها المعنوية المستقلة تماماً عن «سوليدير» التي تملك حصة فيها وبالتالي لا يوجد أي ارتباط قانوني في شأنه ان يعرض شركة «سوليدير» لبنان لأي حيز او طلب إفلاس.

ورد تجمع أصحاب الحقوق:

«لم يعد يفيد سوليدير بشيء مرد

كل التبريرات لفلعتها مخالفة القانون الناظم لها بخروجها عن مهمتها طالما ان الجميع يعرف:

1- ان سوليدير هي شركة ذات صفة عامة (وإن اتخذت شكل الشركة التجارية) أنشأتها ونظمتها ودعمتها الدولة اللبنانية بموجب ووفق قانون مجلس الإنماء والإعمار وتعديلاته ولا سيما قانون الشركة العقارية 117.

2- أن هذه القوانين تخصص هكذا شركات «بإعادة ترتيب وإعمار منطقة او أكثر من المناطق المتضررة في لبنان بسبب الاحداث الامنية» حصراً وتكلفتها إقامة البنية التحتية فيها وإنشاء البنية عليها وبيع وتاجير الابنية المنشأة وتأمين حقوق الاهالي بتوزيع صافي موجوداتها على أصحاب الحقوق والمساهمين وتصفية نفسها بعد ذلك.

3- إن تمديد عمر سوليدير من خمس وعشرين سنة الى خمس وثلاثين سنة ثم أخذها خارج مهمتها وباتجاه كل أنواع المشاريع التجارية والسياسية الخاصة في لبنان والعالم ما هو إلا خطأ للشركة من أيدي الدولة اللبنانية وسطواً موصوفاً على مال عام من قبل من كانوا قد أوتمنوا إدارته.

ثم رد سوليدير:

ردت شركة سوليدير على «تجمع أصحاب الحقوق في وسط بيروت»،

وأوضحت في بيان: «يستمر التجمع الذي يدعي انه يمثل أصحاب الحقوق في وسط بيروت بشن الهجوم غير المبرر على شركة سوليدير وإدارتها وتضليل الرأي العام بتفسيرات واستنتاجات تفتقر إلى الجدية. كما يحاول بشتى الوسائل تشويه الحقائق والتهمج على إدارة الشركة باتهامات باطلة وغير مقنعة. أضاف البيان «وتجدر الإشارة إلى أن الأعضاء من هذا التجمع الذين لهم صفة المساهمين لا يمثلون إلا أقلية ضئيلة جداً لا تصمد أمام الاكثية الساحقة من المساهمين الذين كانوا قد وافقوا على تمديد مدة الشركة ومؤخراً على توسيع نشاطها إلى الخارج مستعملين حقهم المشروع بذلك مما يعطي كل الصدية والشريعة لهاتين الخطوتين التي من شأنهما ان تخدما مصلحة الشركة والمساهمين بشكل كبير.» وتابع البيان «ولا بد من التأكيد مجدداً، وأمام محاولات التضليل التي يلجأ إليها التجمع، بان شركة سوليدير هي شركة من القطاع الخاص وليس مؤسسة ذات صفة عامة، وهي تقوم بتنفيذ مشروع يعتبر بشهادة الكثير من المطورين والمستثمرين والمهندسين المعماريين من أنجح المشاريع من حيث جمالية التخطيط والتصميم وحسن التنفيذ وفريداً من نوعه في

مجال إعادة بناء وتنظيم المدن. وختتم البيان «كما وان إدارة الشركة هي حريصة كل الحرص على التقيد بالقوانين التي نشأت وتعمل على أساسها الشركة. وقد قامت وتمضي قدماً بتنفيذ مهمتها وخاصة إنجاز البنية التحتية بموجب القوانين المرعية الإجراء وبالتنسيق الكامل مع الدولة اللبنانية وجميع مؤسساتها المعنية بهذا المشروع. وان جميع الإدعاءات الموجهة ضد الشركة ما هي إلا من باب الافتراء الرخيص ولن تنشي الإدارة عن الاستمرار في مسيرة الشركة التي تدعمها، بقوة، الاكثية الكبرى من المساهمين، وهي محط إعجاب وتقدير المستثمرين والمؤسسات المالية والعقارية في لبنان والعالم.»

وأخيراً رد أصحاب الحقوق:

الرد «كان يتمنى تجمع أصحاب الحقوق في وسط بيروت التجاري لو ان سوليدير التي ابتليت بالمعاصي استترت، أما وقد اختارت المضي في مكابرتها وتبجحها فلا يجد التجمع بدا من بنائها ولا حتى من رمها إلا ما ندر، وان الاراضي الشاسعة الفارغة هو ما حققته سوليدير بالفعل ويا ليتها لم تفعل.

الحقوق على تفاويض بهذا الشأن وضعت فوق شكات عائداتهم المالية عندما قصدوها بعد حرب تموز الماضية لاستلام عائداتهم. والمشارك بين هاتين العمليتين هو الحيلة والتزوير.

4- أما شركة سوليدير فهي شركة ذات صفة عامة بحكم ومنطوق القوانين التي ترعاها وتنظمها وإن اتخذت شكل الشركة التجارية، وتخضع لوصاية وإشراف مجلس الإنماء والإعمار الذي أسسها وأنشأها وأن كان تم حجب حضور الدولة في مجلس إدارتها ترميعاً لعملها، ولا تستطع إدارة سوليدير ولا غير إدارة سوليدير التفلت من وضع الشركة القانوني هذا والإدعاء في أي وقت ان الشركة «هي من القطاع الخاص» مهما حاولت.

5- اما الكلام عن المشروع الناجح فأى مشروع هذا وأي نجاح، عندما يتذكر المرء ان المباني الجميلة التي تتبجح بها الشركة ما هي سوى مباني أصحاب الحقوق القديمة التي لم تكن سوليدير من بنائها ولا حتى من رمها إلا ما ندر، وان الاراضي الشاسعة الفارغة هو ما حققته سوليدير بالفعل ويا ليتها لم تفعل.

اما «حرص الشركة على التقيد بالقوانين»، فقد رأيناه في مخالفة القانون الناظم للشركة للدستور وفي فتح الشركة رأسمالها للأجانب وللشركات الاجنبية خلافاً للقانون الناظم لها وفي تخفي سقف المبلغ المحدد لتعويضات المهجرين خلافاً لنظامها الأساسي وفي إخراج الاهالي من بيوتهم بواسطة مخفر البرج بدون أمور قضائية وفي جرف المواقع الأثرية خلافاً لتوصيات اليونيسكو ومديرية الآثار وفي هدم المباني المحافظ عليها رسمياً خلافاً للمخطط التوجيهي المصدق وفي إجراء عمليات بيع وشراء الأسهم خفية عن البورصة خلافاً لنظام البورصة وفي إعطاء استثناءات وإعفاءات للمطورين العقاريين خلافاً لنظام بناء المنطقة والكثير الكثير الى ان كانت أخيراً المخالفة الكبرى بالتوسع كليا خارج موضوعها ومهمتها وقوانينها والانقلاب التام على سلطة وصايتها وعلى الدولة اللبنانية وعلى الشعب اللبناني برمتها.

مجال إعادة بناء وتنظيم المدن. وختتم البيان «كما وان إدارة الشركة هي حريصة كل الحرص على التقيد بالقوانين التي نشأت وتعمل على أساسها الشركة. وقد قامت وتمضي قدماً بتنفيذ مهمتها وخاصة إنجاز البنية التحتية بموجب القوانين المرعية الإجراء وبالتنسيق الكامل مع الدولة اللبنانية وجميع مؤسساتها المعنية بهذا المشروع. وان جميع الإدعاءات الموجهة ضد الشركة ما هي إلا من باب الافتراء الرخيص ولن تنشي الإدارة عن الاستمرار في مسيرة الشركة التي تدعمها، بقوة، الاكثية الكبرى من المساهمين، وهي محط إعجاب وتقدير المستثمرين والمؤسسات المالية والعقارية في لبنان والعالم.»

وأخيراً رد أصحاب الحقوق:

الرد «كان يتمنى تجمع أصحاب الحقوق في وسط بيروت التجاري لو ان سوليدير التي ابتليت بالمعاصي استترت، أما وقد اختارت المضي في مكابرتها وتبجحها فلا يجد التجمع بدا من بنائها ولا حتى من رمها إلا ما ندر، وان الاراضي الشاسعة الفارغة هو ما حققته سوليدير بالفعل ويا ليتها لم تفعل.

اما «حرص الشركة على التقيد بالقوانين»، فقد رأيناه في مخالفة القانون الناظم للشركة للدستور وفي فتح الشركة رأسمالها للأجانب وللشركات الاجنبية خلافاً للقانون الناظم لها وفي تخفي سقف المبلغ المحدد لتعويضات المهجرين خلافاً لنظامها الأساسي وفي إخراج الاهالي من بيوتهم بواسطة مخفر البرج بدون أمور قضائية وفي جرف المواقع الأثرية خلافاً لتوصيات اليونيسكو ومديرية الآثار وفي هدم المباني المحافظ عليها رسمياً خلافاً للمخطط التوجيهي المصدق وفي إجراء عمليات بيع وشراء الأسهم خفية عن البورصة خلافاً لنظام البورصة وفي إعطاء استثناءات وإعفاءات للمطورين العقاريين خلافاً لنظام بناء المنطقة والكثير الكثير الى ان كانت أخيراً المخالفة الكبرى بالتوسع كليا خارج موضوعها ومهمتها وقوانينها والانقلاب التام على سلطة وصايتها وعلى الدولة اللبنانية وعلى الشعب اللبناني برمتها.

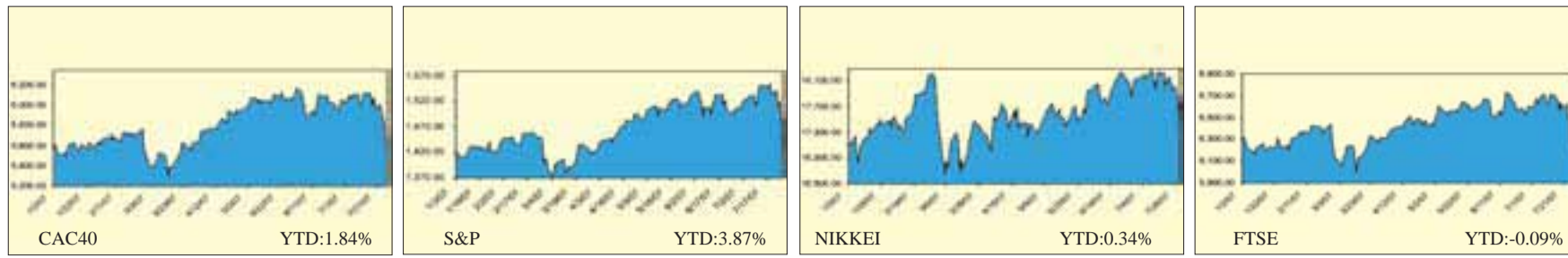
# LIBANON REISEN سفريات لبنان

www.libanon-reisen.net

## رحلات مباشرة من بيروت وبدون توقف الى ...

أرمينيا - يريفان / تركيا - أضنا / مصر - اسكندرية  
السويد - غوتنبيرغ - مالو / ألمانيا - برلين - هينوفر - ميونخ - كولن

Beirut - Tayoune area - Celine centre - 3rd floor  
T: 01 . 396777 - 01 . 399184 - Telefax: 01 . 399695



## أسواق لبنان والعالم

Lebanese International Bond Issues			
DEBT INSTRUMENTS	Maturity	YTM	MidPrice (\$)
<b>Sovereign Debt</b>			
R. Lebanon 8 5/8	Oct-07	5.53%	100.33
R. Lebanon 7 3/8	Jun-08	8.02%	99.17
R. Lebanon 10 1/8	Aug-08	8.03%	102.00
R. Lebanon Euro 7 1/4	May-09	5.73%	101.50
R. Lebanon 10 1/4	Oct-09	8.45%	103.13
R. Lebanon FRN (libor+3.25%)	Nov-09	8.18%	100.25
R. Lebanon 7	Dec-09	8.42%	96.69
R. Lebanon 7 1/8	Mar-10	8.54%	96.44
R. Lebanon 7 7/8	May-11	8.65%	97.14
R. Lebanon 7 3/4	Sep-12	8.70%	96.00
R. Lebanon 8 5/8	Jun-13	8.87%	98.57
R. Lebanon 7 3/8	Apr-14	8.83%	92.25
Central Bank of Lebanon 10%	Apr-15	8.76%	106.38
R. Lebanon 8 1/2	Jan-16	9.01%	96.50
R. Lebanon 11 5/8	May-16	9.10%	114.50
R. Lebanon 8 1/4	Apr-21	9.26%	91.75
<b>Private Issues</b>			
B. Mediterranee 6 1/4	Aug-07	6.09%	99.94
Fransabank 8 1/2	Dec-07	4.91%	101.38
Credit Libanais 6 7/8	Sep-08	6.86%	99.63
Audi Investment Bank 10.75	May-10	8.18%	106.00
B. Mediterranee 7 5/8	Jul-10	7.76%	98.63
B. Mediterranee 7 5/8	Dec-12	8.08%	97.00

Beirut Stock Exchange					
Stock	Closing Price\$	YTD	PER 06 E	PBR 06 E	M.Cap. (\$mil)**
Solidere (A)	15.25	-4.7%	19.0	1.4	2,528.0
Solidere (B)	15.44	-3.5%	19.3	1.4	
BLC Bank	10.00	0.0%	41.5	15.0	509.0
Banque Audi listed	55.00	-6.8%	10.9	1.3	1,897.2
Banque Audi GDR	57.90	3.5%	11.5	1.4	
Bank of Beirut-Listed shares	12.65	-1.2%	14.2	2.3	513.6
Bank of Beirut-Pref.Call Class B	11.50	0.0%	NA	NA	34.5
Bank of Beirut-Pref.Call Class C	25.00	0.0%	NA	NA	73.0
Byblos Bank-Listed shares	1.74	-3.9%	9.0	0.9	727.6
Byblos Bank-Priority shares	1.80	-0.6%	9.3	1.0	
Byblos Bank-Pref. Call-listed	103.20	1.1%	NA	NA	103.2
BEMO Bank -listed	4.16	4.0%	9.5	0.8	66.6
BLOM Bank GDR	67.00	16.2%	7.9	1.3	1,398.2
BLOM Bank Listed	64.00	5.7%	7.6	1.2	
Rymco	1.00	0.0%	15.6	0.6	25.0
Holcim Liban	20.25	1.1%	15.9	3.1	395.2
Ciments Blancs Bearer	2.00	0.0%	8.5	1.3	16.2
Ciments Blancs Nominal	1.40	7.7%	6.0	0.9	
Uniceramic Nominal A	0.90	-5.3%	NA	1.4	18.4
Uniceramic Bearer C	1.70	-2.9%	NA	2.7	
Beirut Interbank Fund	102.00	-1.0%	NA	NA	20.4
Beirut Global Income Fund	99.00	-1.0%	NA	NA	33.7
Beirut Lira Fund*	104,000	-0.5%	NA	NA	28,600.0
Beirut Golden Income *	104,500	-2.3%	NA	NA	42,845.0

### Over - the - Counter

Stock	Mid Price	YTD	PER 06 E	PBR 06 E	M.Cap. (\$mil)**
SOLIDERE GDR	15.5	-3.1%	19.3	1.2	2,557.5
AUDI GDR	58	5.5%	11.5	1.4	1,900.4
BLOM GDR	67	15.5%	7.9	1.3	1,440.5

The closing prices as of 30 - 07 - 2007

\*Price and all calculations quoted in Lebanese Pounds

\*\*The Market Capitalization and other ratios reflect all categories of outstanding ordinary shares at end of period

### Lebanese Treasury Bills

Months	Issuing Date	Maturity Date	Circular	Discount Rate (%)	Yield (%)	Value (L.L)
6	26/07/07	24/01/08	306	6.99	7.24	10,000
12	19/07/07	17/07/08	305	7.19	7.75	10,000

Although all data is based on information deemed to be reliable, FFA takes no responsibilities for any decision based on it.

Arab Markets		
Company Name	Last	YTD
<b>Saudi SE</b>		
Saudi Basic Industries Corp.	7506	-5.39%
Saudi Telecom Co.	124	16.71%
Saudi Electricity Co.	65	-22.16%
Al Rajhi Bank	11.25	-13.46%
Samba Financial Group	74.25	-61.43%
Riyadh Bank	117.75	-12.13%
	54.75	-14.45%
<b>Kuwait SE</b>		
National Bank of Kuwait	12527	24.43%
Mobile Telecommunications Co.	2180	0.92%
Kuwait Finance House	4160	20.19%
The Public Warehousing Co.	2840	23.24%
The Gulf Bank	1980	14.14%
The Commercial Bank of Kuwait	1940	8.25%
	1360	22.06%
<b>DUBAI FM</b>		
Emaar Properties Co.	4226	2.39%
Emirates Bank International	10.70	-14.49%
National Bank of Abu Dhabi	9.10	-39.56%
National Bank of Dubai	19.45	-8.74%
Emirates Telecommunication Corp.	9.00	0.00%
Shuaa Capital	17.45	3.72%
	4.89	4.09%
<b>DOHA SM</b>		
Industries Qatar Co.	7590	5.69%
Qatar Telecom	112.6	24.42%
Qatar National Bank	235	4.21%
Qatar Gas Transport Co.	210.9	-15.22%
The Commercial Bank of Qatar	22.2	36.49%
Doha Bank	124	20.56%
	84.1	-17.24%
<b>BAHRAIN SE</b>		
Bahrain Telecommunication Co.	2570	15.89%
Al Ahli United Bank	0.98	3.06%
Investcorp Bank	1.62	25.93%
Arab Banking Corporation	2377	0.29%
Gulf Finance House	2.01	30.35%
National Bank of Bahrain	2.42	0.41%
	0.80	-25.00%

## وراء الأرقام

### منافسة حادة لشراء BLC حققت السعر الأعلى

في العام 2005 دخلت الهيئة القطرية للاستثمار الى السوق المصرفي اللبناني لشراء البنك اللبناني للتجارة، وقد أبرمت الصفقة آنذاك بقيمة 236 مليون دولار مع مصرف لبنان الذي كان قد امتلك 100% من رأسمال المصرف، بعد الازمة التي مر بها، وقد حقق مصرف لبنان ربحاً كبيراً بعملية البيع هذه فاق الـ 60%.

كان لدخول المستثمر القطري اثراً إيجابياً للغاية لا سيما ان القيميين على القطاع المصرفي اللبناني يبدون دوماً حرصهم الشديد على توسيع قاعدة المستثمرين الاجانب في هذا القطاع، وقد حصلت الهيئة القطرية على كامل ملكية المصرف، في لبنان ومجموعة BLC التي تتضمن فرعاً في باريس و3 فروع في الامارات.. وحقق هذا الاستثمار نجاحاً لافتاً إذ تحولت الخسائر السابقة للمصرف الى ارباح في ظل ادارة جيدة امنها المدير شادي كرم.

اليوم ومع قرار الهيئة القطرية ببيع BLC لبنان، فان العاملين في القطاع المصرفي والمالي ترقبوا بحذر مسار هذه العملية، التي اوجت بخروج مستثمرين عرب من لبنان في ظل الأوضاع السياسية والامنية المضطربة، الا ان حجم الاقبال لشراء هذا المصرف والمنافسة الحادة التي شهدتها عملية البيع، والتي ادت الى تقديم اسعار عالية جداً، إذ بيع المصرف في نهاية المطاف. بفرع اللبنانية - بـ 153 مليون دولار - لفرنسبنك، بعد ان قدمت مصارف اخرى مبالغ عالية ايضاً وبرزها اللبناني الكندي الذي عرض 143 مليون دولار.

ومؤشر آخر على الاهتمام بالسوق اللبناني هو ان بنك الشارقة اشترى بنك البقاع من فرنسبنك مؤخرًا كمدخل للسوق اللبناني.. ما يدل على ان الاهتمام بالسوق المصرفي المحلي لا يزال في أعلى المراتب.

طارق فرح

## FFA Private Bank

بنك "ف.أ.ف.أ.ي." ش.م.ل. (مصرف متخصص)  
لائحة المصارف رقم 129  
مبنى تقاري، شارع اللبني، وسط بيروت التجاري

Tel: +961 1 985195 Fax: +961 1 985193  
Web Site: www.ffaprivatebank.com  
e-mail: info@ffaprivatebank.com

## دراسة: لا علاقة بين اكتمال القمر وارتفاع نسبة الحوادث



والثانية ريفية، والثالثة صناعية. ووجدت هذه الدراسة ان الحوادث التي جرت في الايام التي كون فيها القمر بدرًا تزيد عن باقي الايام. الا ان دراسة اخرى اجريت في كندا عام 1998 بواسطة باحثين في جامعة ساسكاتشون، متفحصين 250 ألف حادث مروري خلال تسع سنوات، لم تجد اية علاقة للحوادث بالقمر. ويتفق معظم العلماء ان القمر الذي بينه وبين سطح الارض نحو 239,240 ميلًا لا يمكنه إحداث تأثير مهم في البشر، لبعده المسافة أولاً، ومن ثم صغر حجم البشر.

ويقول الأستاذ في علم الفلك في جامعة بطرسبيرغ جون هيلر، الذي لم يشارك في الدراسة النمساوية، ان الامر «في الغالب هو انه تصادف ان القمر كان بدرًا حينما وقعت تلك الحوادث». مضيفاً «وحينما لا يحصل شيء، لا يميل الناس إلى ملاحظة وضع القمر. وهكذا تبقى هذه الذكارة الانتقائية الاسطورة مستمرة.»

قال إنه وزميله الباحث مانفريد هوبر قررا التدقيق في هذه المسألة لان نظرية البدر تطرح «تكراراً». كما قام الباحثان بالتحقق من علاقة محتملة بين معدل الحوادث ومنزلة القمر من الارض، وفق النظرية التي تقول إن الجاذبية يمكن ان يكون لها بعض التأثير في جعل الناس يرتكبون حوادث في أثناء تادية أعمالهم. إلا ان مدارات القمر حول الارض في معظمها كروية الشكل، ولم تظهر ايضاً اية علاقة مهمة احصائياً بين معدل الحوادث ومستوى اقتراب القمر من الارض.

ووجدت الدراسة أن معدل الحوادث اليومي، حين يصبح القمر قريباً من الارض، يصل إلى 400 حادث، مقارنة بمعدل 396 للأيام الأخرى. وكانت دراسة قد نشرت عام 1984 في الدورية الطبية البريطانية قد دقت في حوادث إجرامية سجلتها الشرطة من العام 1978 وحتى العام 1982، في ثلاث مناطق بالمهند، واحدة حضرية،

أثبتت دراسة تطبيقية صادرة عن مؤسسة حكومية نمساوية انه لا يوجد رابط «كوني» بين وقوع حوادث للناس وبين اكتمال القمر. وقال سيبيغر، أحد الباحثين الذين أعدوا الدراسة، إن «البدر لا يؤثر بشكل سيئ على احتمالية وقوع حادث». توصلت الدراسة التي صدرت عن المكتب العام لتأمين الحوادث، إلى ان معدل الحوادث التي تجري في أماكن العمل يومياً تصل إلى 415 حادثاً. وفي الايام التي يكون فيها القمر بدرًا ينخفض المعدل إلى 385 حادثاً، برغم ان الاختلاف لا يعد كبيراً من الناحية الاحصائية.

وتعود النظرية التي تقول بتأثير القمر إلى القرن الاول للميلاد، حينما كتب العالم والمؤرخ الروماني بلينيوس في ملاحظاته قائلاً «إن أولئك الذين يقيمون في مناطق لا تصل اليهم اشعة القمر يصابون بالكسل والخمول». وسيبيغر، الذي يقدم النصيحة للحكومة النمساوية حول منع الحوادث،

PAN ARAB WEB AWARDS

المكتوب يُقرأ من عنوانه

المشاهدة بالمعين أبغ من كل ما يمكن أن يقال فإننا أردت أن نعرف لم حاز البنك اللبناني الكندي على جائزة أفضل تصميم موقع إلكتروني لعام 2007 التي قدمت من برج العرب دبي، ما عليك إلا زيارتنا على هذا العنوان [www.lebanbank.com](http://www.lebanbank.com)

لجميع المعلومات، يرجى الاتصال بمركز الخدمات على ٢٢٢٧ ٢٢٢٧ - ٢٤٢٢٧ ٢٢٢٧ أو زيارة موقعنا على [www.lebanbank.com](http://www.lebanbank.com)